الانتخابات النيابية اليمنية
وإعادة رسم الخارطة السياسية (الحزبية)

مجاهد صالح الشعبى(*)

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الانتخابات النيابية اليمنية لعام ٢٠٠٣م وتحليلها، ومقارنتها بانتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م. ومن ثم فهى ستسعى لتحديد ملامح البيئة التى جرت فيها هذه الانتخابات داخليا، من خلال رصد مواقف القوى والأحزاب السياسية منها، وتحديد أبعاد إدارتها وآلياتها، وتحليل نتائجها وما تشير إليه تلك النتائج فيما يتعلق بمستقبل العملية الديمقراطية، وإعادة رسم الخارطة السياسية (الحزبية) فى الجمهورية اليمنية.

وتأتى أهمية تحليل هذه الانتخابات من خلال عدة دواع:

أولاً – أنها تحاول الكشف عن خريطة القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع اليمنى، ورصد أشكال التوازنات والتفاعلات بين هذه القوى، مع تحديد القوى الأكثر تأثيرا وفعالية، ومعرفة مصادر ذلك التأثير وأسبابه.

ثانيا – تعرف مدى المشاركة السياسية فى المجتمع اليمنى، من خلال متابعة سير العملية الانتخابية، ومتابعة مشاركة المواطنين فى عملية الترشيح والتصويت فى الانتخابات.

(*) باحث سياسى يمنى، وعضو المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

ثالثا – الكشف عن مدى احترام جميع الأطراف المشاركة فى عملية الانتخابات قواعد اللعبة السياسية، سواء كانت من جانب أحزاب المعارضة أو من جانب الحزب الحاكم "**المؤتمر الشعبى العام**".

رابعا – تعرف خريطة المطالب والقضايا التى تهم المجتمع اليمنى، ومدى تضمينها فى البرامج الانتخابية والدعاية الانتخابية أيضا، ورصد الأولويات وفق ما تراها القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية المشاركة فى الانتخابات؛ وذلك بهدف تحديد القضايا التى تحظى بشبه إجماع وطنى، والتى من المفترض أن تكون على جدول أعمال مجلس النواب المنتخب الذى ستكون مدته **ست سنوات**، وفق التعديلات الدستورية الأخيرة لعام ٢٠٠١م.

أضف إلى ذلك وجود عوامل أضفت على هذه الانتخابات أهمية خاصة؛ أهمها ما يأتى:

١– جاءت هذه الانتخابات فى ظل تطورات سياسية عالمية وعربية خطيرة شهدتها المنطقة والعالم أجمع، فأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م كان لها آثارها السلبية فى الأمة العربية والإسلامية، مخلفة وراءها نظرة من الشك والريبة فى كل ما هو إسلامى، من خلال الربط بين ما هو عربى إسلامى وما يسمى "**بالإرهاب**" – الذى لم يوضع تعريف محدد له حتى الآن – وذلك أثر كثيرا فى القوى والأحزاب السياسية الإسلامية فى الوطن العربى والإسلامى، بخاصة فى اليمن. وهذا الوضع أدى إلى حدوث توترات ومماحكات بين تلك القوى والأحزاب الإسلامية والحكومة اليمنية تحديدا، على نحو سيؤثر بطبيعة الحال فى سير عملية الانتخابات وزيادة حدة المنافسة والتوتر بين تلك الأحزاب وحزب المؤتمر الشعبى العام بوصفه **الحزب الحاكم**، وذلك يعكس مدى تأثير التطورات الدولية والإقليمية فى سير الانتخابات النيابية الحالية.

٢- جاءت هذه الانتخابات عقب الأحداث المؤلمة التى تعرض لها الشعب العراقى الشقيق، متمثلة فى احتلال القوات الأمريكية - البريطانية أراضيه؛ وهو مما سيكون له بالغ الأثر فى سير العملية الانتخابية، من خلال تضمين ذلك فى البرامج الانتخابية لجميع الأحزاب، كما سنراه لاحقا عندما سنتناول البرامج الانتخابية لبعض تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة فيها.

٣- تعد هذه الانتخابات النيابية الثالثة عقب انتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م؛ إذ من المتوقع أن يكون الناخب اليمنى قد وصل إلى مستوى من الوعى السياسى والديمقراطى يؤهله للمشاركة فى هذه الانتخابات، وقد صار أكثر تحررا من القيود الحزبية والتعصبات القبلية والعشائرية والسياسية، وذلك سيؤدى بطبيعة الحال إلى تحسن فى اختياره من سيمثله فى مجلس النواب، وهذا فى حد ذاته يمثل تغيرا يعتد به فى قياس تطور الوعى السياسى لدى الناخب اليمنى والوقوف على أبعاده.

٤- أنها تشهد عودة حقيقية للأحزاب التى قاطعت انتخابات عام ١٩٩٧م، وفى مقدمتها الحزب الاشتراكى اليمنى الذى شعر بخطورة أن يكون خارج الخارطة السياسية اليمنية، ولم يجد جدوى من تلك المقاطعة، ففضل العودة إلى الانخراط فى هذه الانتخابات ليضفى عليها زخما تنافسيا واضحا، خاصة إذا ما علمنا أن عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التى ستشارك فى هذه الانتخابات بلغ أحد عشر حزبا وتنظيما سياسيا، إضافة إلى المستقلين، وذلك من شأنه أن يوسع دائرة المنافسة؛ وهو مما يعنى إعطاء مساحة كبيرة من الديمقراطية التى ستتجلى أوضح معالمها بعد انتهاء هذه الانتخابات، وما ستسفر عنه من نتائج داعمة للمسار الديمقراطى فى اليمن.

وفى ضوء ما سبق، فإنه يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ستة محاور رئيسية؛ هى:

المحور الأول : بيئة الانتخابات.

المحور الثانى : الإطار القانونى والمؤسسى للانتخابات.

المحور الثالث : مواقف القوى والأحزاب السياسية.

المحور الرابع : إدارة العملية الانتخابية.

المحور الخامس : تحليل نتائج الانتخابات.

المحور السادس : مستقبل التطور السياسى والديمقراطى فى اليمن.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المحور الأول: بيئة الانتخابات

تمثل بيئة الانتخابات عاملا مهما ومؤثرا فى محاولة تعرف سير العملية الانتخابية النيابية فى اليمن، كما هو معروف فى جميع الديمقراطيات. ويمكن تعريف بيئة الانتخابات بأنها مجموعة من التطورات والأحداث والقضايا والمحدـات الداخلية والإقليمية والدولية التى قد تسبق عملية إجراء الانتخابات، أو قد تتزامن معها[١]، والتى يكون لها أثر واضح لا يمكن إغفاله فى سبيل تعرف ظروف البيئة التى ستجرى فى نطاقها، ومدى تأثير هذه البيئة بأنواعها الثلاثة: الداخلية، والإقليمية، والدولية فى نتائجها بعامة.

ومن هذا المنطلق يمكن رصد ملامح بيئة الانتخابات النيابية اليمنية لعام ٢٠٠٣م فى ضوء ثلاثة مستويات؛ هى :

١ – المستوى الأول: البيئة الداخلية.

٢ – المستوى الثانى: البيئة الإقليمية.

٣ – المستوى الثالث: البيئة الدولية.

مع الأخذ فى الحسبان تأثير كل مستوى فى الآخر سلبا أو إيجابا وفق ما سنرى.

المستوى الأول: البيئة الداخلية

وفيه سنتناول أبرز الظواهر والمشكلات الداخلية التى أجريت الانتخابات النيابية فى ظلها، على أساس أن العمل على تشخيص البيئة الانتخابية الداخلية والعوامل المؤثرة فى مسار اتجاه نتائج أية انتخابات يتطلب دراسة وتوضيحا لهذه البيئة بموضوعية[٢].

ويمكن تحديد بعض ملامح هذه البيئة فيما يأتى:

١- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها دولة اليمن، والتى تمثل جزءًا من أزمة قد تكون عالمية - إن صح التعبير - والتى ترزح تحتها دول الجنوب فى ظل ما يسمى "العولمة" التى من أبرز ملامحها تكريس حالة الفقر للدول الفقيرة لتصبح أكثر فقرا، والدول الغنية لتصبح أكثر غنى. وقد كان لهذه الأزمة فى اليمن مقدماتها وجذورها منذ (حرب الخليج) الثانية عام ١٩٩٠م التى أسفرت عن رجوع أكثر من مليون ونصف مغترب يمنى تقريبا، كانوا فى دول الخليج؛ وهو ما شكل عبئا اقتصاديا كبيرا أثقل كاهل الحكومة اليمنية، ناهيك من توقف عائداتهم التى كانت تسهم إلى حدٍ كبير فى دعم عملية التنمية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر؛ فقد بينت بعض الدراسات التى أجريت فى اليمن أن نحو (١٩,١٪) من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر فى عام ١٩٩٢م، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٢٥٪) فى عام ١٩٩٥م، و(٢٧٪) فى عام ١٩٩٨م، طبقاً لنتائج الجولة الثانية من مسح ميزانية الأسرة، أما نتائج المسح الوطنى لظاهرة الفقر فى اليمن الذى أجراه الجهاز المركزى للإحصاء عام ١٩٩٩م فتشير إلى أن الفقراء فى اليمن يشكلون حوالى (٣٨٪) من إجمالى عدد السكان[٣]، ووفقاً لدراسة قامت بها "منظمة الإسكوا" عام ١٩٩٦م، فإن نسبة الفقراء فى اليمن تقدر بحوالى (٤٧٪)[٤].

كما تتمثل أبرز مظاهر هذه الأزمة، إضافة إلى ما سبق، فى تدهور قيمة الريال اليمنى؛ إذ تجاوزت قيمة الدولار (١٨٧) ريالا حالياً، مع الأخذ فى الحسبان معدل التضخم المتوقع، وهو ٧٪ سنويا، وتسارع موجة الغلاء، وانخفاض متوسط الأجر الحقيقى للفرد. فعلى الرغم من تضاعف الأجور

الاسمية خلال الفترة من ١٩٩٢م-١٩٩٦م؛ إذ ارتفع متوسط الأجر الشهرى من (٥٧٤٠) ريالاً إلى (١٠٠٣٣) ريالاً؛ فإن متوسط الأجر الحقيقى قد انخفض فى خلال الفترة نفسها بنسبة ٧٠٪ تقريبا، وذلك لارتفاع معدل التضخم(٥)، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكانى الذى أصبح (٣,٧٪)، كما توضحه نتائج تعداد عام ١٩٩٤م، هذا المعدل يعد من أعلى المعدلات فى العالم؛ وهو مما يعرقل "النمو الاقتصادى"، ويفوق إمكانات البلاد من الموارد الطبيعية.(٦)

ومما سبق نلاحظ أن الانتخابات الحالية فى اليمن سوف تشهد تركيزاً كبيراً، من قبل أحزاب المعارضة - خلال برامجها الانتخابية ودعايتها، فى سبيلها إلى تحقيق فوز منتظر فى معظم الدوائر- على جوانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها اليمن.

٢- جاءت هذه الانتخابات فى ظل أجواء من التوتر فى العلاقات بين الحكومة من جانب، والجماعات الإسلامية فى اليمن من جانب آخر، التى يشتبه فى قيامها ببعض التفجيرات عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ابتداء من تفجير حاملة الطائرات الأمريكية "كول" فى ميناء عدن، مرورا ببعض التفجيرات فى أماكن حيوية داخل "العاصمة صنعاء" وبعض المدن الأخرى، وصولاً إلى تفجير ناقلة النفط الفرنسية "لمبرج" قبالة ميناء المكلا فى حضرموت، وسعى الحكومة اليمنية للحد من تلك الأعمال التخريبية التى تندرج تحت ما يسمى "الأعمال الإرهابية".

٣- لا يمكن تحليل الانتخابات النيابية اليمنية تحليلاً علميا وموضوعيا، بدون الوقوف على طبيعة التركيبة الاجتماعية "**القبلية**" للمجتمع اليمنى، فالنظام القبلى فى اليمن ركن أساسى فى هذا المجتمع، ولا يمكن أن نتصور بلداً

كاليمن بدون ذلك النظام، فهو ظاهرة تاريخية وسياسية وثقافية واجتماعية، وتُكوّن القبائل ما نسبته (٨٠-٨٥٪) من مجموع السكان، ويبلغ عدد القبائل نحو (١٦٧) قبيلة[٧].

على أن دور القبيلة بدأ يقل تدريجيا، خاصة فى المدن الرئيسية؛ إذ يبدو أن الدولة قد نجحت إلى حدٍ ما فى تحقيق ذلك مقارنة بالماضى؛ إذ أصبحت القبيلة اليوم من الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الحياة السياسية، بعد أن أصبح تفاعلها وتجاوبها مع الدولة أكثر واقعية وخضوعاً لتوجيهات الدولة[٨].

كما أن القبيلة أصبحت تحظى باهتمام القوى السياسية والأحزاب والتنظيمات السياسية، من خلال محاولاتها استقطاب مشايخ تلك القبائل، خاصة فى الريف، من أجل ترجيح كفة حزب على آخر، بخاصة الحزبان الكبيران: المؤتمر الشعبى العام "الحزب الحاكم"، و"التجمع اليمنى للإصلاح" (حزب إسلامى معارض).

٤- لا يمكننا إغفال أخطر وأهم مشكلة تواجهها العملية الانتخابية اليمنية (٢٠٠٣م) ألا وهى مشكلة "انتشار الأسلحة النارية"، وهى ظاهرة خطيرة ومشكلة كبيرة، إذا لم يحسن القائمون على العملية الانتخابية التعامل معها وحلها؛ فإنها قد تنذر بعواقب وخيمة وأحداث دامية قد تصاحب العملية الانتخابية؛ إذ يعد الشعب اليمنى من أكثر الشعوب امتلاكاً للسلاح النارى، وعلى ذلك فلا يمكن دراسة أية ملامح للبيئة الداخلية بدون التطرق إلى ظاهرة السلاح فى اليمن. ولا أظن القائمين على العملية الانتخابية بل الحكومة اليمنية ستغفل أو تتهاون فى هذا الجانب، وذلك ما سنراه من خلال تحليلنا لاحقاً لأعمال العنف المصاحبة للانتخابات.

٥- تأتى مشكلة الأمية فى المجتمع اليمنى لتشكل عائقاً من عوائق التنمية فى المجتمع، وعلى رأسها التنمية السياسية التى تسعى الحكومة جاهدة

للقضاء عليها، ولكن بوتيرة بطيئة لا تساوى حجم المشكلة؛ ومن ثم فإن نسبة الوعى السياسى لدى المواطن اليمنى الذى لم يحصل على القدر الكافى من التعليم، ستكون بطبيعة الحال منخفضة؛ وهو مما قد يؤثر سلبا فى عملية المشاركة السياسية لأولئك المواطنين "**الناخبين**"، خاصة إذا سلمنا بوجود ارتباط بين مستوى التعليم والإقبال على المشاركة فى الانتخابات، وذلك ما قد يراهن البعض عليه، فنسبة الأمية عامة (**ذكوراً، وإناثاً**) بلغت (٥٥,٨٪) من إجمالى عدد السكان فى عام ١٩٩٧م، وهو ما نسبته (٣٦,٥٪) فى الذكور، يقابلها (٧٦,٤٪) فى الإناث[٩]. ولو دققنا النظر فى تلك النسب لشعرنا بحجم التحدى، وفداحة المشكلة التى تواجه القائمين على العملية الانتخابية اليمنية فى ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م.

٦- عدم اتفاق أطراف العمل السياسى فى اليمن على قيام عملية سياسية وقواعد وآليات ومؤسسات للتعددية السياسية والحزبية، هو ما أدى فى كل انتخابات سابقة إلى حدوث أزمات سياسية، ففى كل دورة انتخابية نجد خلافات حزبية وأزمات سياسية كاد بعضها يؤدى إلى تراجع المسيرة الديمقراطية فى اليمن؛ ويعود السبب الرئيسى كما يراه البعض إلى "**أن بعض الأحزاب السياسية وبسبب ضعف اعتمادها على المرجعية الشعبية، وعدم التزامها بقواعد وسلوكيات الممارسة الديمقراطية فى أثناء العملية الانتخابية، لم تقبل نتائج الانتخابات**"؛ وهو الأمر الذى حدا بها إلى افتعال الأزمات السياسية[١٠]، كما حدث فى الانتخابات السابقة، وفى الإمكان حدوثه فى هذه الانتخابات أيضا.

المستوى الثانى: البيئة الإقليمية

الجدير بالذكر أن للبيئة الإقليمية لأية دولة تأثيرها المباشر وغير المباشر فى الأوضاع الداخلية فى تلك الدولة، واليمن بوصفها دولة عربية إسلامية، لا

يمكن أن تكون فى معزل عن التأثير فى بيئتها الإقليمية والتأثر بها. ولعل من أبرز ملامح هذه البيئة الإقليمية ما يأتى:

١- الآثار والتداعيات السلبية التى أفرزتها الحرب "**الأنجلو أمريكية**" على العراق، وما خلفته تلك الحرب من مظاهر انكسار وانقسام وخضوع عربى رسمى؛ وهو مما أثر سلبا فى جميع الشعوب العربية والإسلامية التى خرجت فى مظاهرات عارمة وغليان شعبى لم تشهده الأمة العربية والإسلامية منذ سنين، ولعل ذلك كان واضحا فى المظاهرات والاحتجاجات التى شهدتها جميع العواصم العربية أمام السفارات الأمريكية، بما فيها العاصمة صنعاء. فلا يمكن تجاهل آثار تلك الحرب على المديين القريب والبعيد، واليمن ستشهد هذه الانتخابات وهى فى وضع لا تحسد عليه، من خلال ما سيشهده الشارع اليمنى من إحباط، قد يؤثر سلبا فى سير العملية الانتخابية.

٢- كشفت حرب احتلال العراق حالة التفكك والانهيار العربى، من خلال بروز منطق القطرية وتغلبه على منطق القومية العربية، وقد ظهر ذلك جليا من خلال حالة الانهزام المعنوى الذى أصيب به جميع الزعماء العرب، والانكفاء على الداخل، مبررين ذلك بذريعة الحفاظ على المصلحة الوطنية، والحفاظ على الأمن الوطنى لتلك الدول، متناسين أن هناك شعباً عربيا مسلما يُقتل أبناؤه، ويُشرد أطفاله وشيوخه، وتنتهك حرماته، كل ذلك بدون أن يبدى أى نظام عربى أى مظهر من مظاهر الرفض والاحتجاج، ولو على المستويين الدبلوماسى والسياسى على أقل تقدير.

وتلك الحالة من التفكك والانهزام والانشقاق العربى سوف يكون لها آثارها السلبية الحاضرة والمستقبلية فى جميع الأقطار العربية فى المنطقة بدون استثناء، بما فيها اليمن.

٣- أن للعملية الانتخابية اليمنية التى تمثل أحد أوجه الديمقراطية انعكاساتها الإقليمية المهمة؛ فالاستقرار أو عدم الاستقرار فى اليمن له آثاره المباشرة وغير المباشرة فى دول مجلس التعاون الخليجى المجاورة لليمن، كما أن الأخذ بالتعددية الحزبية فى اليمن، وإجراء انتخابات نيابية، ومنح المرأة اليمنية حقوقها السياسية، يمكن أن يكون له صداه فى بعض الدول المجاورة التى لا تسمح نظمها السياسية بشىء من هذا القبيل(١١).

المستوى الثالث: البيئة الدولية

١- ستجرى الانتخابات النيابية اليمنية سنة ٢٠٠٣م فى إطار بيئة دولية تتسم بحالة من السيولة وعدم الاستقرار، على عكس ما كانت عليه انتخابات عامى ١٩٩٣ و١٩٩٧؛ إذ شهدت مجموعة من التحولات والتغيرات الكبرى تمهيدا لظهور نظام دولى جديد، يتسم بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبسيادة منطق القوة العسكرية الأمريكية على كل ما عداها من قوانين دولية وشرعية دولية **(ذبحت على أبواب بغداد)**؛ وهو مما قد يؤثر فى استعدادات الناخب اليمنى من عدمها لخوض تلك الانتخابات التى قد يرى البعض أنه لا جدوى منها، وأنه لا توجد "**ديمقراطية**" كما يتشدق بها الأمريكان؛ فأية ديمقراطية ننشدها بعدما شاهدناه فى أرض العراق من احتلال لأرضه وقتل وتدمير للبنية التحتية وتعيين حاكم عسكرى عليها من طرف واشنطن، كل ذلك سيكون ماثلاً أمام الناخب اليمنى؛ وهو مما قد يغير من قناعاته بمدى فعالية هذه الانتخابات وجدواها.

٢- ستجرى هذه الانتخابات فى ظل ما يسمى "**بالحرب ضد الإرهاب**"، وما يواجه العالم العربى والإسلامى من إشارات واضحة وجلية، وإسناد لا يقبل التفسير، والربط بين كل ما هو إرهابى وكل ما هو إسلامى، بدءاً بالحرب الأمريكية ضد أفغانستان، تحت مبرر القضاء على الجماعات الإرهابية التى تمثل جماعة "طالبان"، وجماعة "القاعدة" أساسا لها وفق الادعاءات الأمريكية، ولابد من القضاء عليها، من خلال ما أسمته الإدارة الأمريكية "بالحرب الوقائية"، وصولا إلى حربها الغاشمة ضد الشعب العراقى، تحت مبررات واهية؛ فتارة تحت مبرر القضاء على نظام صدام حسين، الذى ثبت بالدليل – لديهم – أن له نشاطا إرهابيا وعلاقات مع جماعة القاعدة، وتارة أخرى تحت مبرر القضاء على أسلحة الدمار الشامل فى العراق التى لم يثبت المفتشون الدوليون وجود أى منها على أرض العراق، وتارة.. وتارة.. المهم أن الهدف واحد ومحدد ألا وهو القضاء على القدرات العراقية، والسيطرة على نفط العراق الذى يعد صاحب نشاط اقتصادى عالمى، والحفاظ على أمن إسرائيل الذى يعد من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك كله يعد مبررا لفرض السيطرة الأمريكية على العالم أجمع بدون استثناء. وبالطبع فإن ذلك كله يمثل محددا مهما للسلوك الانتخابى للناخب اليمنى؛ إذ لا يمكن إغفال آثار تلك الأحداث وإن كانت دولية فى العملية الانتخابية عامة.

مما سبق يتضح أن هذه الانتخابات ستشهد تنافسا كبيرا وتغيرات لم تشهدها ما سبقها من انتخابات، وذلك للتأثير المباشر أو غير المباشر للبيئات الثلاث (الداخلية، والإقليمية، والدولية) فى سير العملية الانتخابية، إن سلباً وإن إيجاباً، كما سيتضح فى سياق بقية الدراسة. المهم أننا نؤكد ضرورة التأثر بتلك المستويات من التفاعلات والقضايا والمشكلات التى من شأنها أن تحدد سلوك الناخب، ومن ثم تحدد مسار العملية الانتخابية إجمالا.

المحور الثانى: الإطار القانونى والمؤسسى للانتخابات

يُعد وجود الإطار القانونى والمؤسسى للمشاركة السياسية فى أية دولة ضروريا لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التى تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى.(١٢) وقد تضمن الدستور اليمنى بمختلف تعديلاته منذ صدوره والاستفتاء عليه عام ١٩٩١م، حتى آخر تعديل له فى عام ٢٠٠٠م، الأسس والمبادئ الرئيسية التى تشكل الإطار القانونى والمؤسسى لنظام التعددية السياسية، كما ورد فى المادة (٤) من الدستور اليمنى التى تنص على أن "**الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر، عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة**"(١٣). وإضافة إلى بقية المواد التى تؤكد وجود إطار قانونى ومؤسسى للمشاركة السياسية فى اليمن، وإضافة إلى ما جاء فى الدستور، فقد صدرت مجموعة من القوانين الأساسية المنظمة لحركة المجتمع المدنى، ونشاطه بوصفه إطاراً لأهم قنوات المشاركة السياسية، فقد صدر قانون الصحافة والمطبوعات عام ١٩٩٠م، وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية عام ١٩٩١م، وقانون الانتخابات عام ١٩٩٢م، ثم أدخلت عليه تعديلات عام ١٩٩٦م، وعام ١٩٩٩م، وقانون السلطة المحلية عام ٢٠٠٠م، وقانون الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٠م (١٤) ، إضافة إلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء.

وأعقب صدور القوانين المشار إليها آنفا، ظهور مؤسسات ذات صفة تمثيلية نيابية بشقيها: الرسمى (**مجلس النواب، ومجلس الشورى، والبلدية**)

أو غير الرسمى (الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات، والاتحادات الأهلية)[١٥].

إضافة إلى ما سبق، ثمة حدثان مهمان يمكن عدهما من أهم مراحل تعزيز الإطار القانونى والمؤسسى للانتخابات والمشاركة السياسية بصفة عامة فى اليمن هما:

١- الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى ١٩٩٩/٩/٢٣م، والتى جاءت بوصفها أهم تجربة من تجارب اليمن السياسية، وتمثل تعزيزاً قانونيا وشعبيا للعملية الديمقراطية فى اليمن، كما وصفها البعض بالقول: "**لأول مرة فى تاريخ اليمن الحديث، سوف يكون صندوق الانتخابات لا السيف ولا البندقية هو الذى يقرر من سيكون الجالس على سدة الحكم**"[١٦].

وكانت بالفعل أول تجربة بالنسبة لليمن يتم بموجبها انتخاب رئيس للجمهورية – مهما وجهت إليها من انتقادات – فقد رُشّح كل من **على عبد الله صالح عن المؤتمر الشعبى العام ونجيب قحطان الشعبى بوصفه مستقلا.** وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز مرشح المؤتمر الشعبى العام الذى حصل على (٣٥٨٤٧٣) صوتا بنسبة (٩٥٪) من عدد أصوات الناخبين البالغ عددهم (٢١٧ ٧٧٣ ٣) من بين (١١٩ ٦٠٠ ٥) الذين سجلوا أسماءهم فى كشوف الناخبين، فى حين بلغ عدد الأصوات التى حصل عليها المرشح المستقل (٤٨١ ١٤١) صوتا[١٧].

٢- انتخابات المجالس المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية فى شهر فبراير ٢٠٠١م، فقد مثلا إضافة قوية لتعزيز الإطار القانونى للمشاركة السياسية عموما والانتخابات على وجه الخصوص. وسنشير إلى المواد التى عدلت بموجب الاستفتاء، مع عدم تناول الانتخابات المحلية، نظرا إلى اقتصار الدراسة على الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م فقط، أما المواد التى

عدلت فسنشير إليها بالأرقام، وهى المواد الآتيـــة: (١٠ و١٣ و ٦١ و٦٤ و٨٦ و٩١ و٩٢ و١٠٠ و١٠٧ و١١١ و١٢٥ و١٣٤ و١٥٦ و١٥٩)[*].

وكانت نتيجة الاستفتاء على الدستور والانتخابات المحليـــة علـــى النحـــو الآتـــى[١٨]:

- إجمالى عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم: ٥٨٧ ٧٦٨ ٢.
- إجمالى عدد الأصوات الصحيحة: ٣٠٧ ٦٠٧ ٢.
- إجمالى عدد الأصوات الباطلة: ٢٨٠ ١٦١.
- إجمالى عدد الـــذين صـــوتوا "بـــنعم" للدســـتور: ٥٢٧ ١٨ ٢٠، بنـــسبة (٧٢,٩١٪).
- إجمالى عدد الذين صوتوا "بلا" للدستور: ٧٨٠ ٥٨٨، بنسبة (٢١,٢٧٪).

أما نتيجة الانتخابات المحلية فكانت على النحو الآتى:

- فاز المؤتمر الشعبى العام بالمركز الأول، وحصل على (٢٧٨) مقعدا فـــى مجالس المحافظات، و(٣٧٧١) مقعدا فى مجالس المديريات.
- فاز حزب الإصلاح بالمركز الثانى، وحصل على (٧٨) مقعدا فى مجالس المحافظات، و(١٤٣٣) مقعدا فى مجالس المديريات.
- فاز الحزب الاشتراكى اليمنى، وحصل على (١٦) مقعـــدا فـــى مجـــالس المحافظات، و(٢٨١) مقعدا فى مجالس المديريات.

المحور الثالث: مواقف القوى والأحزاب السياسية

الهدف من هذا المحور هو رصد مختلف أطراف العملية الانتخابية المتمثلة فى هيئة الناخبين وأعداد المرشحين وتصنيفاتهم وانتماءاتهم الحزبية، وهيئات الإشراف على الانتخابات، والهيئات والجهات المحلية والدولية التى قامت بدور الرقابة على العملية الانتخابية، وذلك كما يأتى:

١ – هيئة الناخبين:

بلغ إجمالى عدد المسجلين فى كشوف الناخبين الحاصلين على بطاقات انتخابية (٨٠٩٧١٦٢) ناخباً وناخبة[١٩]، موزعين على (٣٠١) دائرة انتخابية فى مختلف محافظات الجمهورية اليمنية. وهنا نرى من الضرورة إبراز بعض **الملاحظات التى نراها مهمة حول هيئة الناخبين وهى:**

زيادة إجمالى عدد المسجلين فى كشوف الناخبين والحاصلين على بطاقات انتخابية فى انتخابات عام ٢٠٠٣م إلى ضعف عددهم فى انتخابات عام ١٩٩٧م، فقد زاد عدد المسجلين فى كشوف الناخبين من (٤٦٣٧٧٢٨) ناخباً وناخبة عام ١٩٩٧م[٢٠] إلى (٨٠٩٧١٦٢) ناخباً وناخبة عام ٢٠٠٣م.

زيادة إقبال المرأة اليمنية على المشاركة فى الانتخابات من خلال حرصها على القيد فى كشوف الناخبين؛ إذ ارتفع عدد النساء المسجلات من (١٣٠٤٥٥٠) ناخبة عام ١٩٩٧م[٢١] إلى أكثر من (٢٣٠٠٤٠١) ناخبة عام ٢٠٠٣م[٢٢].

وبالنظر إلى الفارق بين الرقمين، سنجده يقارب ٥٠٪؛ وهذا مما يعنى أن المرأة أصبحت تشكل ثقلاً انتخابيا لا يمكن تجاهله من جميع الأطراف المتنافسة فى هذه الانتخابات، لذلك نرى أن بعض الأحزاب بدأت تبدى اهتماما واضحا بقضايا المرأة ومشكلاتها، مشيرة إلى حقوقها، من خلال

برامجها الانتخابية، لمعرفتهم بأعداد المرأة المتزايدة فى كشوف الناخبين، ولأهميتها بوصفها صوتا انتخابيا فحسب.

٢ – المرشحون:

بلغ عدد المرشحين وفق ما جاء فى التقارير التى نشرت قبل الانتخابات بيوم واحد (١٣٨٩) مرشحا ومرشحة، يمثلون (٢١) حزباً وتنظيماً سياسيا، منهم (٩٩١) مرشحا حزبيا والبقية من المستقلين[٢٣].

وبلغ عدد المرشحين فى انتخابات عام ١٩٩٧م (٢٣١١) مرشحاً ومرشحة، منهم (٧٥٤) مرشحا ومرشحة ينتمون إلى أحزاب، والبقية من المستقلين[٢٤]؛ وهو مما يشير إلى انخفاض عدد المرشحين إجمالاً فى الانتخابات الحالية عما كانت عليه الحال فى انتخابات عام ١٩٩٧م بمقدار (٩٢٢) مرشحاً ومرشحة. وعلى الرغم من أن انتخابات عام ١٩٩٧م كانت قد شهدت مقاطعة من بعض الأحزاب، ومنها الحزب الاشتراكى اليمنى؛ فإن عدد المرشحين كان أكثر مما هو عليه فى انتخابات عام ٢٠٠٣م. وقد وزع المرشحون على المحافظات وفق الجدول الآتى:

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المحافظة	مرشحون (ذكور)	مرشحات (إناث)	الإجمالى
أمانة العاصمة	٧٥	٠	٧٥
عدن	٥٥	٥	٦٠
تعز	١٥١	٠	١٥١
لحج	٧٣	٠	٧٣
إب	١٩٣	٢	١٩٥
أبين	٤٩	١	٥٠
البيضاء	٤٧	٠	٤٧
شبوه	٢٩	٠	٢٩
المهرة	٨	٠	٨
حضرموت	٦٩	٠	٦٩
الحديدة	١٠٣	٠	١٠٣
ذمار	١٠٧	١	١٠٨
صنعاء	٨٨	٠	٨٨
المحويت	٣٣	١	٣٤
حجة	٩٣	١	٩٤
صعدة	٥١	٠	٥١
الجوف	٣٠	٠	٣٠
مأرب	١٠	٠	١٠
عمران	٧٩	٠	٧٩
الضالع	٣٥	٠	٣٥
الإجمالى	١٣٧٨	١١	١٣٨٩

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء – قطاع الشئون الفنية والتخطيط.

ولو عُدنا إلى عدد المرشحات فى عام ١٩٩٧م لوجدناه (١٧) مرشحة، وهو عدد يفوق عدد المرشحات فى انتخابات عام ٢٠٠٣م البالغ (١١) مرشحة فقط من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وذلك يشير إلى تراجع واضح وخطير للمرأة بوصفها مرشحة، فبدلا من أن يكون العدد أكبر فى هذه الانتخابات، تقلص بفارق (٦) مرشحات عما كان عليه فى انتخابات عام ١٩٩٧م.

أ – المرشحون الحزبيون:

بلغ عدد المرشحين الحزبيين (٩٩١) مرشحا، من إجمالى عدد المرشحين فى انتخابات عام ٢٠٠٣م، يمثلون (٢١) حزبا وتنظيما سياسيا.

وبالعودة إلى انتخابات عام ١٩٩٧م سنجد أن عدد المرشحين الحزبيين فيها أقل منهم فى انتخابات عام ٢٠٠٣م بفارق (٢٣٧) مرشحا، بسبب مقاطعة بعض الأحزاب إياها؛ وذلك يعود إلى أن عدد الأحزاب التى شاركت فى انتخابات عام ٢٠٠٣م (٢١) حزبا وتنظيما سياسيا، فى حين كانت الأحزاب التى شاركت فى انتخابات عام ١٩٩٧م (١٢) حزبا؛ أى بفارق (٩) أحزاب؛ وذلك لوجود تنسيق مسبق بين أحزاب؛ المعارضة والمؤتمر الشعبى العام "الحزب الحاكم" فيما يتعلق ببعض الدوائر الانتخابية، وذلك قد لا يستبعد فى مثل هذه الأوضاع السياسية.

ب – المستقلون:

إذا نظرنا إلى المرشحين المستقلين، فإننا سنجد أنهم يمثلون خليطا لا يمكن تحليله تحليلا دقيقاً، فقد مثلت ظاهرة المرشحين المستقلين حالة يمكن التوقف عندها، فلو عُدنا إلى انتخابات عام ١٩٩٧م، فإننا سنجد أنهم لم يكونوا من فئة واحدة يمكن قياسها أو التعامل معها، كما كانت دوافعهم الحقيقية من وراء خوضهم الانتخابات متعددة ومتباينة؛ إذ يمكن القول: إن هناك فئة من

المستقلين رشحوا أنفسهم استناداً إلى مؤهلاتهم وخلفياتهم الأكاديمية والثقافية، وهناك مستقلون آخرون خاضوا الانتخابات اعتماداً على خلفية انتماءاتهم العائلية والعشائرية والقبلية، إضافة إلى أن بعض الأحزاب التى خاضت الانتخابات دفعت بعض أعضائها إلى الترشح بوصفهم مستقلين فى عدد من الدوائر، بوصف ذلك جزءًا من المناورات الانتخابية بين الأحزاب، بهدف تشتيت الأصوات من بين المستقلين، كما كانت هناك فئة كبيرة من أعضاء الأحزاب، بخاصة المؤتمر الشعبى العام ممن انشقوا عن أحزابهم، ورشحوا أنفسهم بوصفهم مستقلين، لعدم ترشيحهم من قبل أحزابهم بصفة رسمية، ورغبة بعضهم فى مساومة الأحزاب التى ينتمون إليها، والحصول على مكاسب مادية أو معنوية مقابل انسحابهم لحساب المرشحين الرسميين للأحزاب[٢٥]، كما حدث فى انتخابات عام ١٩٩٧م.

وذلك إن دل على شىء فإنما يدل على ضعف الانتماء الحزبى لأولئك المرشحين المنشقين عن أحزابهم وهشاشته، وأن ذلك الانتماء تحكمه دواع تتعلق بالمصالح الشخصية والعائلية، وهذه الظاهرة سبق أن شهدتها انتخابات عربية أخرى، وهى الانتخابات المصرية عام ١٩٩٥م، التى بلغ عدد المرشحين فيها (٣٨٩٠) مرشحا، كان من بينهم أكثر من ألف مرشح من أعضاء الحزب الوطنى وكوادره الذين خاضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين ضد مرشحى الحزب الرسميين، وذلك لعدم ترشيحهم على قوائم الحزب[٢٦].

وما حدث فى انتخابات عام ١٩٩٧م اليمنية، يمكن تكراره وحدوثه فى أية انتخابات لاحقة، وذلك من خلال خوض بعض المرشحين الانتخابات مستقلين ثم بعد فوزهم ينضمون إلى الكتلة البرلمانية التى يرون أنفسهم فيها، أو التى كانوا منتمين إليها، وذلك ما يُخشى منه؛ إذ أثارت هذه الظاهرة تساؤلاً مهما بعد انتخابات عام ١٩٩٧م، هو: لماذا لا توضع شروط وضوابط أكثر حزماً

وجدية فيما يتعلق بالمرشح الذى يخوض الانتخابات مستقلا، للحد من عملية تحولهم وانضمامهم إلى الكتلة البرلمانية للحزب الذى يرغبون فيه بعد فوزهم؟ وهذه من الأمور المهمة التى يمكن طرحها ومعالجتها فى الانتخابات القادمة إذا لم يتم حلها فى أثناء هذه الانتخابات.

ج – المرشحات:

بلغ إجمالى عدد المرشحات فى انتخابات عام ١٩٩٧م (١٧) مرشحة، منهن (٧) مرشحات حزبيات، والأخريات مستقلات، وكان توزيع المرشحات الحزبيات وفق الانتماء الحزبى على النحو الآتى[٢٧]:

- المؤتمر الشعبى العام (مرشحتان فى دائرتين: محافظة عدن).
- حزب البعث العربى الاشتراكى (مرشحتان فى دائرتين: محافظة صنعاء).
- حزب البعث القومى (مرشحة واحدة فى إحدى دوائر محافظة صنعاء).
- الحزب الديمقراطى الناصرى (مرشحة واحدة فى إحدى دوائر محافظة عدن).
- حزب الحق (مرشحة واحدة فى إحدى دوائر محافظة تعز).

وكانت قد وجهت انتقادات حادة ضد المؤتمر الشعبى العام فى تلك الانتخابات، نتيجة انخفاض عدد المرشحات فى قوائمه، أما حزب التجمع اليمنى للإصلاح فلم يرشح أية امرأة فى تلك الانتخابات، أما فى انتخابات عام ٢٠٠٣م فقد بلغ عدد المرشحات إجمالا (١١) مرشحة.

فالانخفاض فى عدد المرشحات فى هذه الانتخابات فتح الباب أمام انتقادات كثيرة، سواء للمؤتمر الشعبى العام أو الأحزاب الأخرى التى تفضل دور

المرأة وتدعمه بوصفها ناخبة، ولكنها فى الوقت نفسه لا تترك لها المجال، ولا تتيح لها الفرصة لخوض الانتخابات؛ إذ كشفت هذه الانتخابات عدم مصداقية جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية فيما يتعلق بمناداتها ومطالبتها بحقوق المرأة، والحث على دعمها فى شتى المجالات، من خلال تضمين ذلك فى جميع برامجها الانتخابية.

هنا نجد أن المؤتمر الشعبى العام هو صاحب الحظ الأوفر من الانتقادات، ذلك لأنه "**الحزب الحاكم**"، وأيضا لأنه أكثر انفتاحا من الأحزاب التى يمكن عدها من الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التقليدية. وما يمكن استنتاجه من هذا الوضع، أن المجتمع اليمنى مازال مجتمعا ذكوريا فى المقام الأول، مهما تحدث المتحدثون عن حقوق المرأة والمطالبة بمساواتها بالرجل فى مجالات الحياة العامة. ووجه الانتقاد يتمثل فى عدم القدرة على الإجابة عن سؤال مهم وخطير هو: **كيف يتم استيعاب المرأة بوصفها ناخبة ولا يمكن إشراكها بوصفها مرشحة؟**

وهنا فقط تتضح المصداقية عند جميع الأحزاب بمختلف توجهاتها السياسية **والأيديولوچية**، فمثلا نجد أن الإصلاح لم يرشح أية امرأة فى هذه الانتخابات، كما كانت الحال فى انتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م، وذلك من منطلق قناعته **الأيديولوچية** التى تعطى المرأة دوراً محدداً لا يمكنها الخروج عنه، وقد أكد هذا الأمين العام لحزب التجمع اليمنى للإصلاح قائلاً: "**لن تكون هناك مرشحات باسم الإصلاح، ولكل حزب أن يقرر ما يراه مناسباً، مشيراً إلى أن الإصلاح حسم الشق الأول من علاقة المرأة بالعمل السياسى من خلال انتخاب عدد منهن لمجلس الشورى فيه**"(٢٨).

كذلك الحال بالنسبة إلى المؤتمر الشعبى العام الذى اكتفى **بمرشحتين فقط**، وهذا يؤكد عدم إعطاء الفرصة للمرأة للمشاركة بوصفها مرشحة؛ وهو ما انتقدته المؤتمرات أنفسهن قائلات بأن مشاركة المرأة بوصفها ناخبة لا تكفى، مع العلم بأن المرأة كانت عامل ترجيح لفوز بعض المرشحين على منافسيهم بمختلف انتماءاتهم الحزبية.

ويلاحظ انخفاض عدد المرشحات من انتخابات إلى أخرى؛ ففى عام ١٩٩٣م كان عدد المرشحات (٤٢) مرشحة، فى حين انخفض عدد المرشحات فى عام ١٩٩٧م إلى (١٧) مرشحة، ثم توالى الانخفاض ليصل إلى (١١) مرشحة عام ٢٠٠٣م.

٣ – لجان هيئات الإعداد للانتخابات والإشراف عليها:

طبقاً للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، فإن اللجنة العليا للانتخابات تتولى الإدارة والإعداد والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام[٢٩].

ومن منطلق حرص القيادة السياسية اليمنية على إجراء الانتخابات فى جو آمن، فقد شكلت لجنة أمنية مهمتها الأشراف الأمنى على سير الانتخابات والتأمين العام لعملية الاقتراع والفرز وحماية مقار اللجان الانتخابية ومراكز الاقتراع التى بلغت (٥٦٢٠)، موزعة على (٣٠١) دائرة انتخابية فى مختلف محافظات الجمهورية، وبلغ عدد الضباط والجنود فى اللجان الأمنية الموجودة مع اللجان الانتخابية (٦٠٠٠٠) ضابط وجندى، منهم (٥١٠٨٣) مكلفون بحراسة الصناديق و(٥٦١١) ضابطا وجنديا لحماية المراكز الانتخابية، إضافة إلى (١٠١٨٣) بوصفهم حراسة إضافية[٣٠].

٤ – هيئات الرقابة على الانتخابات:

يعنى مفهوم الرقابة على الانتخابات "قيام الأفراد والأجهزة المنوط بها مهمة الرقابة بمراجعة مدى شرعية العملية الانتخابية بمراحلها المتعددة وموافقتها لأحكام القانون، والتأكد من سلامة الإجراءات المقررة ونزاهتها"(٣١).

فقد حرصت القيادة السياسية على قطع الطريق أمام محاولات التشكيك فى نزاهة الانتخابات والتشكيك فى نزاهة العملية الانتخابية؛ وهو مما قد يسىء إلى النهج الديمقراطى الذى اختارته اليمن منذ قيام الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، مع الأخذ فى الحسبان أن اليمن يأمل فى الحصول على مزيد من الدعم والتمويل الدولى، وبذلك تم إفساح المجال واسعا للرقابة على الانتخابات، سواء من قبل الهيئات غير الحكومية والشخصيات اليمنية، أو من قبل الهيئات والشخصيات الدولية العربية والأجنبية.

وتأسيساً على ذلك، فقد تعددت جهات الرقابة على الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣م؛ إذ بلغ عدد أفرادها ما يقرب من (٣٥٠٠٠) شخص من الداخل والخارج يمثلون منظمات المجتمع المدنى المحلية، و(٥٠١) مراقب من الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، و(٥٨) مراقبا من المنظمات الأجنبية، وفى مقدمتها "المعهد الديمقراطى الأمريكى، والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (أيفس)، وسفارات الولايات المتحدة واليابان وإندونيسيا، إضافة إلى (١٧٩٧) إعلامياً وصحفياً من العرب والأجانب"(٣٢).

وعلى الرغم مما حدث من تجاوزات ومخالفات وأخطاء انتخابية – كما سنرى لاحقا – فإن المراقبين عموماً أكدوا فى تصريحاتهم وتقاريرهم أن

الانتخابات اليمنية قد اتسمت فى عمومها بدرجة يعتد بها من الحيدة والنزاهة والحرية، وأن التجربة الديمقراطية اليمنية برغم حداثتها فإنها تخطو خطوات جادة وإيجابية نحو تنمية العملية الديمقراطية وترسيخ قواعدها فى المجتمع اليمنى سلوكا وممارسة، مع الأخذ بجميع الملاحظات والسعى نحو العمل على تفاديها.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدول العربية

المحور الرابع : إدارة العملية الانتخابية

تتعدد عناصر إدارة العملية الانتخابية وتختلف من دولة إلى أخرى وفق المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى إطار البيئة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، كما سبق ذكره. وسنتناول إدارة العملية الانتخابية من خلال العناصر الآتية:

أ- التحالفات والتكتلات الانتخابية:

كانت الانتخابات النيابية اليمنية عام ١٩٩٧م أكثر تنوعا، فيما يتعلق بالتحالفات والتنسيق بين الأحزاب باختلاف توجهاتها. فقد شهدت انقسامات فى صفوف أحزاب المعارضة التى كانت تمثل مجلس **تنسيق المعارضة**، وهى أحزاب معترف بها، وكانت قد شاركت أيضاً فى انتخابات عام ١٩٩٣م، وقد نتج عن ذلك الانقسام حول قرار المشاركة فى الانتخابات ومقاطعة الحزب الاشتراكى اليمنى لانتخابات عام ١٩٩٧م، واتحاد القوى الشعبية، وحزب التجمع الوحدوى اليمنى، ورابطة أبناء اليمن (رأى) التى شكلت سابقة خطيرة فى مسار العملية الديمقراطية اليمنية[٣٣].

كان عدد الأحزاب التى شاركت فى انتخابات عام ١٩٩٧م (١٢) حزبا وتنظيما سياسيا فقط، أما فى انتخابات عام ٢٠٠٣م فقد ارتفع عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة إلى (٢١) حزباً وتنظيما سياسيا.

وبالنظر فى التركيبة الحزبية لهذه الانتخابات فإننا نجد تغيرا واضحا فى ملامح هذه الانتخابات، حمل فى طياته أكثر من تحد للأحزاب الرئيسية التى اعتادت خوض الانتخابات بأوراق رابحة؛ والسبب يعود - كما يرى البعض- إلى أن هذا التغير بنى على معطيات جوهرية، من أبرزها وأهمها التشكيل المغاير للتوقعات الذى ظهرت به الخارطة الحزبية عشية الانتخابات، وعكس

من خلاله التأثير الصارخ لفرضيات السياسة فى صياغة التحالفات الحزبية التى قربت بين أعداء الأمس، ووسعت الهوة بين أصدقاء هذا الأمس[٣٤].

وما يؤكد ذلك الرأى هو ما نراه من تباين واضح فى الرؤى والاتجاهات والأيديولوجيات بين الأحزاب المكونة **لتكتل اللقاء المشترك** الذى جمع فى طياته خليطا من التيارات والاتجاهات، من إسلامى إلى اشتراكى علمانى.

ولكنها فى الأخير فرضيات السياسة، وما تحتمه من ضرورات قد تبيح المحظورات كما يقال!

فى حين يرى أنصار فكرة التكتل "أن هذا النوع من التحالفات يحتم ضرورة التعاون والتنسيق بين أحزاب المعارضة لمواجهة المؤتمر الشعبى العام، وذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الإصلاح قد تعلمن أو أن الاشتراكى قد تأسلم كما يتندر خصومهما، فهم يحاولون الحط من شأن هذا اللقاء الطبيعى الضرورى بين أحزاب المعارضة"[٣٥].

وبمعنى أكثر وضوحا، فقد تأكد لدى كل من الاشتراكى والإصلاح وبقية أحزاب المعارضة، ومن خلال التجربة والممارسة العملية أن مصالحهم المشتركة المشروعة ومصلحة اليمن ووحدته واستقراره وضرورات التغيير السياسى داخل مؤسسات الدولة والمجتمع – بهدف الحفاظ على الديمقراطية والتعددية السياسية – جميعها تفرض هذا اللقاء المشترك وضرورة التنسيق بين أطرافه فى الانتخابات النيابية[٣٦].

إجمالا يرى أطراف اللقاء المشترك أنه لم ينشأ بهدف محاصرة الحزب الحاكم على سبيل المثال، بل نشأ بهدف تحقيق توازن يفرض على الحزب الحاكم احترام القانون وقواعد العمل الديمقراطى...، ويرى بعض منهم أن مشكلة الديمقراطية فى بلادنا نشأت من فهم الحزب الحاكم لها، بأنها تعنى

الشهادة لأحقيته فى السلطة، وهدفنا أن نفرض عليه تغيير هذه القناعة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توازن سياسى يمثله اللقاء المشترك[٣٧].

كما أكد محمد اليدومى (الأمين العام للإصلاح) "أن لقاء الإصلاح مع الحزب الاشتراكى وبقية أحزاب اللقاء المشترك كان على مبادئ وأسس، تتمثل فى الحفاظ على الوحدة اليمنية والنظام الجمهورى، ومقاومة الاستبداد، ورفض العودة إلى حكم الحزب الواحد الشمولى، والالتزام بالعملية الديمقراطية، ومحاولة الانتقال بمبدأ التداول السلمى للسلطة من الناحية النظرية إلى الناحية الفعلية"[٣٨].

أما "**حزب المؤتمر الشعبى العام**" فإنه سيخوض هذه الانتخابات بشكل مستقل بدون الحاجة إلى تنسيق أو تحالف مع أحد، وذلك على خلاف ما كان عليه الوضع فى انتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م، ويمكن تفسير الثقة التى اتصف بها سلوك **حزب المؤتمر الشعبى العام**، من خلال تصريحات بعض مرشيحه، وتأكيدهم الفوز الكاسح على منافسيهم، بأنها نابعة من أن أهم وأبرز منافسيه هما: التجمع اليمنى للإصلاح وهو حزب إسلامى كما هو معروف، وفى ظل ما يُطرح الآن، وما قد أثير حول ضلوع بعض قياداته وشخصياته البارزة فى دعم جماعات إرهابية، فى أعمال تعاون مع **تنظيم القاعدة**؛ يدل على ذلك ما حدث للشيخ **محمد الوادعى** الذى ألقت المخابرات الأمريكية القبض عليه واتهمته بأنه **يقدم إلى بعض الجماعات من تنظيم القاعدة دعما مستمرا**، وهذا ما قد يسهم فى زعزعة ثقة الناخب فى مرشحى الإصلاح، إذا ما استخدم المؤتمر الشعبى العام ذلك فى دعاياته المضادة فى أثناء الحملة الدعائية للانتخابات.

أما الحزب الآخر الذى قد يمثل عنصرا لا يمكن تجاهله فى هذه الانتخابات، فهو "**الحزب الاشتراكى اليمنى**" الذى عاد من خلال هذه

الانتخابات ليحاول تثبيت أقدامه وإثبات وجوده فحسب، وهو بذلك لا يمثل خطراً أو منافساً قويا للمؤتمر الشعبى العام بقدر ما يمثل الإصلاح ذلك المنافس القوى الذى لا يستهان به ، كما سنرى ذلك من خلال ما تبقى من محاور قادمة.

أما عن بقية الأحزاب الأخرى فى المعارضة أو حتى التى هى ضمن **تكتل اللقاء المشترك**، باستثناء **حزب الإصلاح والحزب الاشتراكى**؛ فإنها لا تمثل أى تهديد، أو لا يمكن عدها أحزابا قد تنافس بقوة فى هذه الانتخابات، على الرغم من أن أغلبها سبق له أن خاض انتخابات عامى ١٩٩٣م و١٩٩٧م ثم خاض انتخابات عام ٢٠٠٣م، ولكن بدون أن يحرز توسعاً فى قاعدته الجماهيرية أو يلقى تقبلاً شعبيا وجماهيريا، يدفعه إلى المنافسة، فهى أحزاب ثانوية، ولا يمثل وجودها سوى عملية استكمال لأطراف العملية السياسية، وتأكيد لمبدأ التعددية السياسية فحسب.

ب – البرامج الانتخابية:

يُعبر البرنامج الانتخابى لأى حزب عن رؤيته الخاصة عن أهم القضايا والمشكلات التى تمثل تحديا للدولة والمجتمع وأساليب مواجهتها وفقا لتصور محدد للأولويات، ومن هنا تأتى أهمية تحليل البرامج الانتخابية بوصفها تسلط الضوء على القضايا والهموم المجتمعية من ناحية، وتبرز رؤى القوى السياسية المختلفة حول كيفية التعامل معها من ناحية أخرى(٣٩).

وبالعودة إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة فى هذه الانتخابات التى بلغ عددها (٢١) حزباً وتنظيماً سياسياً، فإن المجال لن يتسع فى هذه الدراسة لعرض جميع البرامج الانتخابية لتلك الأحزاب إضافة إلى المستقلين؛ وهو الأمر الذى يؤكد ضرورة وجود دراسة مستقلة لتناول تلك البرامج

وتحليلها؛ لذا ستعرض هذه الدراسة لنماذج من هذه البرامج، ثـم سـتطرح بعض الملاحظات والسمات العامة الخاصة بها، ونقاط الاختلاف بينها.

فالبرنامج الانتخابى للمؤتمر الشعبى العام، ركز على تحقيـق الأهـداف الوطنية والقومية الآتية:

١- تعزيز البناء المؤسسى للدولة اليمنية.

٢- تحقيق التنمية الشاملة والنمو المستدام.

٣- ترسيخ الأمن والاستقرار للوطن والشعب.

٤- الإسهام فى استقرار السلام للمنطقة وللعالم أجمع.

وقد انقسم برنامج المؤتمر الشعبى العام إلى قسمين رئيسين هما:

١- قسم خُصص لعرض الإنجازات التى حققها المؤتمر الشعبى العام فى مختلف المجالات السياسية، والاقتـصادية، والإصـلاح المـالى، والإدارى، والاجتماعى، والثقافى، والإعلامى، وحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص حقوق المرأة، إضافة إلى مجال العلاقات الخارجية.

٢- قسم ركز على التوجهات المستقبلية لحزب المؤتمر الـشعبى العـام، وذلك من خلال ما يأتى:

١- العمل على تعزيز مبدأ الحرية، الذى يشمل حرية الرأى والتعبير والحرية الفكرية.

٢- تطوير مؤسسات المجتمع المدنى.

٣ - تأكيد ضرورة الاصطفاف الوطنى

٤- تعزيز الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية.

٥- تأكيد مبدأ التداول السلمى للسلطة.

٦- السعى إلى تحقيق نمو اقتصادى حقيقى للتخفيف من ظاهرة الفقر، والحد من آثاره.

٧- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية.

٨- محاربة ظاهرة الفساد، وتشجيع الاستثمار الهادف إلى خلق فرص عمل.

كما طرح حلولا لمشكلة شح الموارد المائية، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعى، والاهتمام بأجهزة الأمن والدفاع، واستمرارية تحديثها، وتطوير جهاز القضاء، واستكمال البناء المؤسسى للدولة[٤٠].

أما البرنامج الانتخابى للحزب الاشتراكى اليمنى، فقد جاء مؤكدا ما يأتى:

١- ضرورة التلاحم والالتفاف حول مشروع سياسى وطنى ديمقراطى شامل، يخرج اليمن مما هى فيه الآن من أزمات، موضحاً سياسات الحزب وتوجهاته من أجل إصلاح وطنى ديمقراطى (سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى) شامل، داعياً إلى التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة، واحترام الديانات الأخرى.

٢- ضرورة إزالة آثار حرب صيف عام ١٩٩٤م، وذلك من خلال ما يأتى:

أ) تجسيد روح الشراكة الوطنية.

ب) تأكيد ضرورة الفصل بين السلطات، مطالباً بضرورة الوقوف إلى جانب المرأة ومساندتها فى الحصول على جميع حقوقها، وداعياً إلى إيجاد سياسة اقتصادية واجتماعية علمية متوازنة، تتسم بالشفافية والمسئولية، مشيراً إلى زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم والبحث العلمى، ودعم عملية تعليم الفتاة اليمنية.

٣ – أما على المستوى العربى والإسلامى، فقد أدان العدوان الأمريكى البريطانى على العراق، مؤكدا دعمه لنضال الشعب العراقى، وحقه فى العيش بسلام على أرضه، كما جاءت دعوة الحزب إلى الانفتاح على العالم الخارجى، واستيعاب متغيرات العصر، مؤكداً أن سياسة الحزب الحالية قائمة على الانفتاح وتقبل الآخر[٤١].

أما البرنامج الانتخابى لحزب التجمع اليمنى للإصلاح فقد جاء مؤكدا ما يأتى:

١ – ضرورة البناء المؤسسى للدولة والمجتمع المدنى.

٢ – تحقيق الأمن والاستقرار.

٣ – تعزيز التجربة الديمقراطية الشورية.

٤ – إصلاح القضاء من خلال تعزيز دوره.

٥ – كما أكد ضرورة تطوير تجربة المجالس المحلية، من خلال التقييم المستمر لأدائها، ومنحها الصلاحيات، وصيانة الحقوق الإنسانية للمواطنين، وحماية حرياتهم العامة والخاصة التى كفلتها الشريعة الإسلامية ونظمها الدستور والقوانين النافذة، داعيا إلى تحرير وسائل الإعلام العامة.

٦ – تعزيز دور المجتمع اليمنى ومحاربته لظاهرة **الفقر** بوصفها من أولويات الحزب.

٧ – العمل على زيادة الأجور والمرتبات.

٨ – العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وخفض معدل التضخم، والسعى لتحقيق زيادة مطردة ومستدامة فى معدلى الادخار والاستثمار، وتحسين التعليم وتوطين التكنولوجيا [٤٢].

(مع ملاحظة أن الجزء الثانى من البرنامج الانتخابى لحزب الإصلاح لـم يُنشر فى صحيفة الثورة بل نشر الجزء الأول منه فقط).

أما البرنامج الانتخابى للحزب القومى الاجتماعى، فقد اتسم بما يأتى:

١ – الاقتضاب عموما، وعدم التفصيل.

٢– دعا إلى الإسهام بفعالية لمعالجة الموروثات والمشاكل والاختلالات القائمة.

٣ – تعزيز سيادة مبدأ القانون، مشيراً إلى أن الحزب يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً.

٤ – حماية الملكية العامة والخاصة، مشيراً إلى تقوية المؤسسات الدستورية، وتوسيع الممارسات الديمقراطية، من خلال الفصل بين السلطات، مؤكدا ضرورة استقلالية القضاء وإصلاحه وتحديثه.

٥ – دعا إلى محاربة الفساد والإفساد المنظم داخل الدولة.

أما الجانب الاقتصادى فقد أكد الحزب سعيه لبناء اقتصاد وطنى قوى، يقوم على سياسة الاقتصاد الحر، داعيا إلى تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، ورفع مستوى معيشة الفرد، وتحريم العنف والإرهاب فى صفوف القوات المسلحة والأمن.

أما فى مجال العلاقات الخارجية فقد أكد الحزب ضرورة اتباع سياسة منفتحة، تقوم على مبدأ تأكيد الانتماء القومى الواحد، ورفض سياسة هيمنة القطب الواحد على مقدرات العالم وثرواته[٤٣].

أما البرنامج الانتخابى لحزب البعث الاشتراكى القومى، فقد اتسم بالآتى:

لم يخرج برنامجه الانتخابى عما هو سائد فى مختلف البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى؛ فقد جاء مؤكدا ما يأتى:

١ – حماية الثورة والجمهورية، وترسيخ الوحدة، من خلال تعزيز الأمن والاستقرار فى البلاد.

٢ – فرض سيادة الدستور والقانون، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وإعادة النظر فى السياسة الاقتصادية والتنموية والنقدية، مؤكدا ضرورة التصدى للفساد والإفساد، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وأجهزتها وكادرها الوظيفى، والحد من الإنفاق الحكومى الباذخ، والحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، مؤكدا سعى مرشحى الحزب لجعل هذا الهدف محور نضالهم الدءوب، حتى يصبح حقيقة.

٣ – على الصعيد القومى، فإن الحزب يسعى من أجل تحقيق الوحدة العربية، من خلال تطوير صيغ العمل العربى المشترك كافة، مشيراً إلى ما تعرض له الشعب العراقى الشقيق، ومنددا بموقف الأقطار العربية السلبى؛ إذ سهلت للمعتدين عدوانهم، وفتحت لهم مياهها وأجواءها وأراضيها، لضرب إخواننا فى العراق، ومؤكدا سعى الحزب من أجل تحرير شعوب العالم الثالث من هيمنة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقيودهما(٤٤).

بالنسبة إلى برامج المرشحين المستقلين:

لم تخرج عن اهتمامها بالجوانب المحلية إلى حد كبير؛ إذ ركزت على القضايا والمشكلات المحلية التى تهم أبناء دوائرهم بوصفها من أهم القضايا التى تشغل اهتمام جميع المواطنين؛ وتوفير الخدمات العامة، والسعى لإيصال بعض الخدمات والمنافع التى تهم الناخب العادى.

وبناء على ما سبق يمكن طرح بعض الملاحظات العامة حول البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات التى شاركت فى الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣م، وذلك على النحو الآتى:

١ – أقرت جميع البرامج الانتخابية ضرورة العمل على ترسيخ العملية الديمقراطية، مؤكدة أنها هى السبيل الوحيد للخروج بالمجتمع اليمنى إلى بر الأمان، وإن اختلفت طرق الطرح.

٢ – وجود تشابه كبير بين برامج كثير من الأحزاب والتنظيمات المشاركة فى الانتخابات، إن لم يكن جميعها، فيما يتعلق بمستوى تحديد الأهداف والأولويات والتوجهات العامة؛ وهو مما يدل على معرفة جميع الأحزاب والتنظيمات بماهية القضايا والمشكلات التى يعانى منها المواطن اليمنى. ومن أهم القضايا التى اتفق عليها من خلال البرامج الانتخابية ما يأتى:

أ – الحفاظ على الوحدة اليمنية.

ب – تحقيق التنمية الشاملة.

ج – رفع مستوى المعيشة للفرد اليمنى.

د – القضاء على الفقر.

هـ – بناء مؤسسات دولة النظام والقانون.

و – محاربة الفساد المالى والإدارى.

ز – القضاء على الأمية والاهتمام بالمرأة وحقوق الإنسان وحرياته.

ح – تطوير العلاقات اليمنية بالعالم الخارجى إقليميا ودوليا.

ط – دعم نضال الشعب الفلسطينى، وكذلك الوقوف إلى جانب الشعب العراقى، ودعم حقه فى العيش حرا مستقلا على أرضه.

٣ – وجود عدم توازن فى البرامج الانتخابية بين القضايا الداخلية من ناحية والقضايا الخارجية من ناحية أخرى لصالح الأولى، فقد حظيت القضايا والمشكلات الداخلية بالنصيب الأوفر فى البرامج الانتخابية، فى حين وجدنا

القضايا الخارجية لم تحظ بتلك الأهمية؛ إذ حددت لها مساحة محـــدودة غيـــر كافية؛ وهو مما يؤدى إلى الخروج بانطباع عام مفاده أن الناخب اليمنى قد لا تهمه إلى حد كبير القضايا الخارجية، وقد لا تستحوذ على اهتمامه بالقدر الذى تحظى به القضايا الداخلية التى تكون قريبة جدا من المواطن، بـــل يعيـــشها بشكل يومى، وهو ما حرصت البرامج الانتخابية عموما على التركيز عليه.

٤- اتسم بعض البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب غير الإسلامية؛ مثل الحزب الاشتراكي اليمنى والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، بمسحة دينية ظاهرة تمثلت فيما يأتي:

- تأكيد الأول العمل بالإسلام شريعة ودينا ، واحترام جميع الديانات .

- استهل الآخر برنامجه بآيات قرآنية من باب الاستشهاد ، وهو ما لم يكن متوقعا من أحزاب اتسمت بالعلمانية في فترة من فتراتها ، الآن تحاول إضفاء الصبغة الدينية على برامجها الانتخابية ، محاولة بذلك كسب تأييد الناخبين من خلال مخاطبة المشاعر الدينية لديهم لمعرفتهم بأهمية الجانب الديني للمواطن اليمنى وقوته وتأثيره .

٥- أكد جميع الأحزاب ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق في نضاله، من أجل الحصول على حريته وحكم نفسه بنفسه، ومطالبة الدول العربية بالوقوف إلى جانبه ، والمطالبة بحقوقه المشروعة ، وخروج المحتل من أرضه وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والشرعية الدو ية .

بطبيعة الحال لابد من أن يكون هناك توافق في بعض البرامج الانتخابية وتناولها لقضايا مشتركة وموحدة كما أسلفنا ، ولكن تبقى ضرورة الإشارة إلى نقاط الاختلاف بين تلك البرامج الانتخابية ، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١ـ فيما يتعلق بالتوجه العام سنجد أن هناك توجهاً عاماً للسياسة الاقتصادية لدى أغلب الأحزاب؛ **فحزب المؤتمر الشعبي العام** كان برنامجه واضحاً ومؤكداً انتهاج سياسة السوق الحر المبنية على أساس الحرية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية ، من أجل خلق جو من المنافسة في جميع القطاعات الانتخابية .

في حين نجد أن البرنامج الانتخابي لحزب البعث **العربي الاشتراكي القومي** قد طالب بعدم الاستسلام لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الجائرة، وعدم قبول أية برامج إصلاح اقتصادي ومالي تحت إشرافهما، وفيما عدا ذلك فإن أغلب البرامج الانتخابية كانت ذات صيغ عامة مثل السعي لتحقيق تنمية شاملة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي .

٢ـ أكد بعض البرامج الانتخابية مناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله، من أجل استعادة أرضه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ومنها المؤتمر الشعبي العام، وحزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، في حين أشار بعض البرامج إلى ضرورة الوقوف إلى جوار جميع الشعوب المناضلة، من أجل استعادة حقوقها وأراضيها، ومنها **حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية**، ولم يتطرق إلى ذلك عدة أحزاب؛ منها حزب الحق وحزب تنظيم التجمع الشعبي الناصري، وذلك يدل على تباين واختلاف ملحوظ فيما يتعلق بماهية القضايا القومية والعربية التي أجمعت أو اختلفت حولها البرامج الانتخابية بمختلف أنواعها .

٣ـ تناول بعض البرامج الانتخابية قضية الإرهاب ، مطالبا الحد منها ومحاربتها ، فالبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام أكد تنمية القدرات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، في حين لم يتطرق أغلب الأحزاب لظاهرة الإرهاب؛ ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي

القومي، والحزب الناصري الديمقراطي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وغيرها من الأحزاب؛ وهو مما يؤكد وجود اختلاف وتباين واضح في التعامل مع بعض القضايا والظواهر كل وفق قناعاته، وفكره السياسي، ووفقا لما جاء في برنامجه الانتخابي .

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن جميع البرامج الانتخابية بمختلف قضاياها الداخلية والخارجية لم تكن محورا رئيسا في الحملة الانتخابية، فقد جرى التنافس الانتخابي استنادا إلى قضايا ودواع أخرى وتوازنات بعيدة كل البعد عن محتوى البرامج الانتخابية، إذا ما أخذنا في الحسبان ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع اليمني، إضافة إلى أن المجتمع اليمني ذو طبيعة قبلية وتركيبة فريدة في المنطقة، وذلك أدى إلى جعل التنافس الانتخابي محكوما بالخلفيات العائلية والقبلية والتحالفات العشائرية في جانب كبير منه ، فقد لعب كل من المكانة الاجتماعية والنفوذ المالي والقبلي للمرشحين دورا مهما ورئيسا في الفوز بمقاعد مجلس النواب الممثلة لتلك المناطق .

جـ - الدعاية الانتخابية:

تمثل الدعاية الانتخابية عنصرا مهما ورئيسا في أية عملية انتخابية، ناهيك مما تحدثه من تأثير في تحديد نتائج الانتخابات بدرجات متفاوتة ، وما تمثله عملية الدعاية الانتخابية من أهمية؛ فإن المشرع اليمني قام بتنظيم ضوابط الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م ، وفقا للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، مفيداً من التجارب الانتخابية السابقة بمختلف أنواعها (نيابية ورئاسية ومحلية) .

فقد حدد القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م في بابه الرابع عملية تنظيم الدعاية الانتخابية وضوابطها في (١٦) مادة [٤٥]. وإجمالا فإن أهم ما أكدته تلك المواد هو الالتزام بالأماكن التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات لكل مرشح، وعدم

استخدام التجريح والتشهير بالآخرين أو خداع الناخبين ، وعدم الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية ، وعدم استخدام المساجد والكليات والمدارس والمعاهد والمعسكرات لأغراض دعائية لأي مرشح كان، مع تأكيد ضرورة أن يحترم المرشحون الذوق العام ، وعدم الإساءة إلى البيئة ... إلخ، وغيرها من النقاط المهمة التي حددت عملية الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م.

أساليب الدعاية الانتخابية:

إن ما يميز الحملة الانتخابية لانتخابات عام ٢٠٠٣م هو طابع المنافسة الشديدة والحادة، وهو ما لاحظناه في جميع الانتخابات السابقة، مع ابتكار أساليب جديدة في كل انتخابات ؛ وهو مما يدل على أن مساحة الحرية في استخدام الأساليب الدعائية لكل مرشح مسموحة ، ولكن وفقا للضوابط التي حددها قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ م [٤٦]. ولعل حدة التنافس في انتخابات عام ٢٠٠٣ م ، آتية من أن عدد الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات هو (٢١) حزباً وتنظيماً سياسيا، إضافة إلى أن عودة الأحزاب التى كانت قد عارضت انتخابات عام ١٩٩٧م، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمنى، زادت من حدة المنافسة بطبيعة الحال .

فقد استخدم المرشحون (الحزبيون والمستقلون) كثيراً من وسائل الدعاية الانتخابية ، كل وفق رؤيته واجتهاده الشخصي أحياناً ، فقد تعددت وسائل الدعاية الانتخابية متضمنة الصور واللافتات والمواكب والمهرجانات الخطابية والاجتماعية. وتعد المهرجانات الخطابية من أهم وسائل الدعاية الانتخابية وأكثرها ملاءمة للحملة الدعائية في اليمن في أثناء الانتخابات . وعن آلية إقامة المهرجانات سنجد أن الأمر يتطلب تقديم طلب للجنة الأصلية في المحافظة التي يراد إقامة المهرجانات فيها ، وبعد الموافقة عليه والنظر في

الجدول الانتخابي يقوم المرشح بمباشرة إتمام برنامجه . ويحضر هذه المهرجانات عادة شخصية وجيهة تلقي كلمة ترحيب، بعد أن يفتتح المهرجان بآيات من القرآن الكريم ، ثم يقوم المرشح في جو من الهتاف والتصفيق بإلقاء كلمته المنتظرة ، يليها شرح لبرنامجه الانتخابي، وما سوف يقدمه من خدمات للدائرة وأبنائها. وباختتام المرشح كلمته يختتم المهرجان. ويتخلل بعض المهرجانات رقصات شعبية (البرع) للتعبير عن تأييدهم لمرشحهم ودعمهم إياه كل وفق طريقته التي تناسب دائرته .

أما المستقلون، فهم لا يهتمون إطلاقاً بإقامة المهرجانات، وقد وعلل بعضهم ذلك بأنه لا يمثل مجموعة أو شريحة معينة من المجتمع ، بل يمثل أبناء الشعب كافة ، لهذا لا يرى حاجة لإقامة مثل تلك المهرجانات، إضافة إلى أن المرشح المستقل حقيقة لا يجد من يدعمه لتنظيم مهرجان انتخابي، مكتفيا بتعليق الصور الخاصة به مصحوبة بالرمز الانتخابي الخاص به وتوزيع الأوراق الدعائية التي يشرح من خلالها سيرته الذاتية وبرنامجه الانتخابي ومشاريعه المستقبلية، إضافة إلى حضوره بعض مجالس القات للتحدث إلى الموجودين فيها.

كما تشكل مجالس القات وسيلة مهمة من وسائل الدعاية الانتخابية، خاصة في المدن الثانوية والريف، وفيها يلتقي المرشح بمؤيديه وأنصاره من أبناء دائرته، ويتحدث إليهم ويخاطبهم مباشرة، ويشرح برنامجه الانتخابي وخططه المستقبلية، ويرد على استفساراتهم إن وجدت ، كما يزور بعض المرشحين مناطق عدة في نطاق دائرته الانتخابية ويلتقى بالناس في أوقات مختلفة، وقد يكلف بعضهم بإنجاز بعض الأعمال والمهام السريعة لبعض أبناء المنطقة؛ كالذهاب إلى دائرة حكومية والتوسط لشخص .. إلخ، وذلك من أجل الحصول على تأييد ودعم له فى أثناء الانتخابات.

أما بعض المرشحين فقد استخدم أساليب جديدة في دعايته الانتخابية ، من خلال توزيعه الساعات والملابس الرياضية المرسوم عليها شعاره الانتخابي أو شعار الحزب الذي يمثله ، في حين يذبح بعضهم الذبائح ، ويوزع لحومها على المستحقين من أبناء الدائرة، وهذا قد يمثل رشوة انتخابية، ولكن لكل منهم طريقته التي يرى أنها قد تخدم موقفه الانتخابي وتعزز موقعه لدى أبناء دائرته.

واستخدم بعضُهم بعض الشخصيات الدينية وعلماء الدين للحصول على تزكية خطية من هذا العالم أو ذاك تفيد بأنه يزكي فلانا في هذه الانتخابات، وأنه يستحق الفوز في تلك الدائرة، ويتم توزيعها ليلة الانتخابات (وقد أتت ثمارها في بعض الدوائر). كما تم التنافس في استخدام مختلف الوسائل الدعائية في أثناء عملية الدعاية الانتخابية، فقد استبق أنصار كل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمنى للإصلاح إلى إخراج أشرطة صوتية، تشمل أغنيات وأناشيد تحفز الناخبين وتندد بالحزب الآخر. وقد لاقت هذه الوسيلة رواجاً كبيراً ؛ وهو مما زاد من حدة التنافس في استخدام وسائل الإعلام .

أما فيما يتعلق بتنظيم استخدام المرشحين وسائل الإعلام الرسمية والمرئية والمسموعة والمقروءة بالتساوي لعرض برامجهم الانتخابية، فقد نظمت ذلك المادة (٣٩) من قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ م التي نصت على ذلك [٤٧]، على نحو يكفل تحقيق تكافؤ الفرص في استخدام تلك الوسائل ، ويحق للأحزاب والتنظيمات السياسية عرض برامجها الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية والمرئية والمسموعة والمقروءة ، وفقا للقواعد التي تضعها اللجنة العليا وبصورة متساوية .

مما سبق يتضح أن المرشحين المستقلين ليس لهم نصيب فيما يتعلق بوسائل الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة؛ إذ لم يتم ذكرهم في المادة

(٣٩) السابقة ، وهو ما يعني عدم حصولهم على حق عرض برامجهم الانتخابية ، وذلك يمثل تجاهلاً لهؤلاء المرشحين .

مضامين الدعاية الانتخابية:

عادة ما تتضمن الدعاية الانتخابية شقين؛ أحدهما إيجابي ، والآخر سلبي، وذلك على النحو الآتي:

١- **الشق الإيجابي:** يتمثل في تعريف الناخبين بالبرامج الانتخابية للحزب أو المرشح، مع الإشارة إلى المؤهلات الشخصية والعملية التي قد تجعله أهلا لثقة الناخبين، ومن ثم يتأهل للفوز في الانتخابات .

٢- **الشق السلبي:** هو ما أكدته المواد المنظمة لعملية الدعاية الانتخابية والضوابط المحددة لذلك ، ومنها عدم توجيه الانتقادات للمرشحين المنافسين ، وعدم استخدام التجريح والتشهير بهم ، أو خداع الناخبين بالوعود والأماني الكاذبة المكشوفة، والتغرير بهم.

والملاحظ أن الشق السلبي هو السائد فيما يتعلق بمضامين الدعاية الانتخابية، فقد شهدت بعض الدوائر الانتخابية تراشقا بالألفاظ والاتهامات غير اللائقة بين مرشحي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بوصفهما الحزبين الأكثر تنافسا ، بل لقد اشتد التنافس بينهما إلى درجة الاعتداء على ملصقاتهما، كما حدث في الدائرة (٢٤٣) في مدينة حجة التي شهدت يوم الأربعاء في ٢٠٠٣/٤/١٧م، اشتباكات بالأيدي بين أنصار كل منهما، إضافة إلى ما شهدته أيضاً مدينة حجة من اعتداء على صور مرشحي كلا الحزبين وتقطيع الملصقات واقتلاعها (٤٨) .

كما أن المهرجانات الخطابية والجماهيرية تمثل أهم أدوات الدعاية الانتخابية؛ إذ احتوت على مضامين عدة ، ففيها يلتقى المرشح بالناس مباشرة

ويخطب فيهم، ويشرح برنامجه الانتخابي، إضافة إلى إدخال جزء ترفيهي فيها؛ مثل الرقصات الشعبية التي كانت أهم ما يميز هذه المهرجانات ، خاصة في المدن والدوائر البعيدة عن العاصمة صنعاء، أو المدن الرئيسية. كما قام بعض الأحزاب (التجمع اليمني للإصلاح) بعرض ناقد لأهم منجزات الحكومة (حكومة المؤتمر الشعبي العام)، من خلال الإشارة إلى أن سعر الكيس من القمح كان يقدر بنحو (١٦٠) ريالا في عام ١٩٩٥م في حين وصل سعره إلى (٢٥٠٠) ريال عام ٢٠٠٣م ، كما كان عدد الفقراء في عام ١٩٩٥م (٢,٧) مليون ، في حين بلغ عددهم في عام ٢٠٠٣م (١٠) ملايين [٤٩].

كما تضمنت الدعاية الانتخابية صورا عدة جديدة؛ مثل استخدام الأشرطة الصوتية، ووضع الملصقات والعبارات التي تحفز أنصار المرشحين كلاً وفق انتمائه الحزبي. كما استخدمت المدارس الحكومية لإقامة بعض تلك المهرجانات وبشكل متساو بين المرشحين وفق الضوابط المنظمة لذلك، كما سبق ذكره، إضافة إلى أن كل حزب ، بل كل مرشح دأب على إظهار سلبيات المرشح أو الحزب الآخر المنافس له .

فعلى سبيل المثال نجد أن حزب التجمع اليمني للإصلاح دأب على وصف حزب المؤتمر الشعبي العام بأنه حزب الفساد والإفساد والاستمرار في إهدار المال العام. في المقابل نجد أن حزب المؤتمر الشعبي العام وصف حزب الإصلاح بأنه حزب متطرف ، وبأنه امتداد لتنظيم القاعدة ، وقد أطلق عليه "طالبان اليمن" – من باب الدعاية الانتخابية – مستشهداً بعملية اغتيال الأستاذ جار الله عمر أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني في أثناء حضوره مؤتمراً كان ينظمه حزب الإصلاح أمام جميع أفراد الشعب والقيادات الرسمية والشعبية والاجتماعية (مع العلم بأن القاتل هو أحد أعضاء حزب الإصلاح)[٥٠].

أما المستقلون فقد ركزوا في حملاتهم الانتخابية على القضايا ذات الطابع المحلي التي تهم مواطن الدائرة ، من توفير الخدمات والمرافق التعليمية والصحية ، وتحسين ظروفهم المعيشية، مع ملاحظة عدم استخدام الأساليب الدعائية التي تضر بالمنافسين ، ولم يتبعوا أسلوب التشهير والمشادات الكلامية والخطابات الرنانة التي كانت سمة مرشحي المؤتمر الشعبي العام ، وحزب الإصلاح في المقام الأول .

ومع تعدد مضامين الدعاية الانتخابية، فإننا يجب أن نشير إلى عامل مهم جدا يمكن عده من أهم ما سبق من مضامين اتبعها المرشحون في دعاياتهم الانتخابية، وهو المتمثل في الانتماء القبلي والعائلي للمرشحين ، ذلك الانتماء الذي يمثل أهم العوامل في دعم المرشح ، على أساس أن المجتمع اليمنى مجتمع قبلي – كما يراه البعض – وفيه يطغى الانتماء القبلي أو العائلي والوجاهة الاجتماعية على ما عداها من عوامل دعائية أو برامج انتخابية ، فقد لا يعير الناخبون البرامج الانتخابية لأي مرشح أدنى اهتمام ، في حين يؤخذ في الحسبان انتماء المرشح القبلي أو العائلي والوجاهة الاجتماعية والقبلية أكثر من غيرهما من العوامل في عملية دعم المرشح، خاصة في الدوائر البعيدة عن مراكز المدن الرئيسة .

د- المال والعنف في الانتخابات:

١- الإنفاق على الحملة الانتخابية:

يشكل المال عاملا مهما من عومل دعم العملية الانتخابية وإنجاحها، ومما لا شك فيه أن المال كان له دور واضح في العملية الانتخابية اليمنية عام ٢٠٠٣م؛ إذ إن هناك مخصصات مالية لكل حزب يشارك في الانتخابات وفق اللوائح المنظمة لذلك، وهو ما يساعده على تغطية تكاليف الحملة الانتخابية للحزب، أين

كان موقعه، شريطة أن يكون حزبا أو تنظيماً سياسياً مصرحا له بمزاولة النشاط الحزبي والسياسي .

وبطبيعة الحال فإن تكاليف الحملات الانتخابية لتلك الأحزاب تتطلب كثيراً من المال ، وهو ما لاحظناه من كمية الملصقات والصور المؤيدة لكل مرشح ؛ وهو ما يؤكد أن ذلك لن يتم إلا في ظل وفرة مالية يمتلكها الحزب ، قد تخرج أحياناً عما خصص له من مخصصات رسمية. والمهم أن الإنفاق المالي في انتخابات عام ٢٠٠٣م قد فاق الإنفاق على سابقتها بكثير، بل لعله من أهم ما يميزها على الإطلاق .

فقد كانت مظاهر الإنفاق على الانتخابات في أنشطة الدعاية الانتخابية كثيرة جداً، خاصة تلك التي قام بها حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح وكثير من المرشحين، سواء كانوا حزبيين أو مستقلين، مع ملاحظة أن بعض المستقلين هم في الأصل ينتمون إلى أحزاب كبيرة ؛ كحزب المؤتمر الشعبى، وحزب الإصلاح ، ومنهم التجار، ورجال الأعمال، وأعيان القبائل، ممن يتمتعون بالثراء ؛ إذ بلغت تكاليف الدعاية الانتخابية لأحدهم عشرة ملايين ريال أو يزيد. وعموماً فلو نظرنا إلى حجم الإنفاق المالي الرسمي على الانتخابات ومخصصات اللجان الأصلية الفرعية واللجنة الأمنية وجميع العاملين في العملية الانتخابية ، لوجدناها مرتفعة جدا ، فقد أكد الدكتور عبد الكريم الأرياني (الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام) أن الديمقراطية فى اليمن هي أغلى ديمقراطية في العالم العربي؛ إذ كلفت الدولة خمسة عشر بليون ريال لتأمين الخطة الانتخابية للمواطن ، كي يعبر عن رأيه، إضافة إلى ما أنفقه المرشحون الحزبيون أو المستقلون خارج إطار النفقات الرسمية ، وبذلك تكون العملية الديمقراطية اليمنية، كما سبق، من أغلى الديمقراطيات في العالم العربي.

وقد تعددت أوجه الإنفاق على الدعاية الانتخابية ، فقد تبرع بعض المرشحين لإنجاز بعض المشاريع في دوائرهم ، أو دعم أنشطة بعض الهيئات والجمعيات الخيرية ، إضافة إلى الإنفاق الكبير على الاجتماعات واللقاءات الانتخابية في المقايل والتنقلات في مناطق الدائرة، وإضافة إلى ما تتطلبه فرق العمل والدعم من نفقات باهظة ، كما اتبع البعض أسلوب إقامة المآدب والذبائح وتوزيع اللحوم ، وهذا قد يعده البعض من باب الرشوة الانتخابية، ولكن ومع كل ذلك لم تثبت حالة واحدة قد تمثل عملية شراء أصوات الناخبين من أي مرشح ، وهذا يدل على أن مستوى الوعي عند الناخب اليمنى قد بدأ في التطور والارتفاع، وذلك من شأنه أن يشكل دعما للعملية الديمقراطية في اليمن في المستقبل .

٢ـ العنف والاختراقات:

أما بالنسبة إلى أعمال العنف التي صاحبت العملية الانتخابية ، فقد كانت قليلة مقارنة بما حدث في انتخابات عامي ١٩٩٣م و ١٩٩٧م ، وكذلك الاختراقات الأمنية أو المخلفات والأخطاء التي ارتكبها المرشحون أو أنصارهم في أثناء عملية الدعاية الانتخابية أو في أثناء عملية الاقتراع ، فعلى الرغم من أن الشعب اليمنى شعب مسلح ومرتبط بالسلاح ؛ فإنه أثبت تحضره ورقيه الذي تمثل في الالتزام بعدم حمل السلاح في أثناء عملية الاقتراع والتصويت ، وذلك ما أكده رئيس الجمهورية على عبد الله صالح ، عندما وجه خطابا محذرا فيه كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن أو افتعال أية أعمال شغب في أثناء عملية الاقتراع بهدف إجهاضها، أو تشويه الصورة الناصعة للديمقراطية اليمنية ، مؤكدا أن الدولة ستتعامل بحزم مع أولئك الأشخاص أو حتى الأحزاب التي قد يثبت تورطها في مثل تلك الأعمال . ففي تصريح له ليلة الانتخابات أكد الالتزام بالتداول السلمي للسلطة ، على نحو يتيح لمن يفوز تشكيل الحكومة المقبلة ، مؤكدا أنه سيعاقب أي شخص أو حزب أو جهة تثبت عملية ارتكابهم

أخطاء أو تجاوزات في أثناء عملية الانتخابات ، ومؤكدا أن المؤتمر الشعبي العام إذا ارتكب أية تجاوزات أو أخطاء فسيحاسَب قبل غيره.(٥١)

وقد مُنع حمل السلاح في جميع المراكز والدوائر الانتخابية ، خاصة في أثناء الاقتراع والتصويت ، كما نظم القانون عملية فرز الأصوات في مراكز الاقتراع التي توجد بها صناديق الاقتراع ، بحيث لا تنقل إلى مراكز اللجان الأصلية سوى المحاضر والأوراق الخاصة بالاقتراع والفرز حتى تتمكن اللجان المتخصصة من إجراء عملية تجميع النتائج، بحضور مندوبي المرشحين والمراقبين الذين حضروا عملية الفرز في مراكز الاقتراع . وبهذا الأسلوب تخلصت عملية فرز أصوات الناخبين من مشقة نقل الصناديق وما تثيره من سلبيات وإشكاليات.(٥٢)

كما دعا رئيس الجمهورية إلى ضرورة أن يكون يوم ٢٧ إبريل يوما بلا سلاح ، وهو ما أكده في أكثر من لقاء صحفي . ولكن على الرغم من التجهيزات الأمنية العالية ، والتحذير المستمر من افتعال أية مشاكل ، أو إحداث أية أعمال قد تخل بالعملية الانتخابية ، فإن ذلك لم يمنع حدوث أخطاء وتجاوزات وخروقات انتخابية ، فقد أوردت المنظمة الوطنية للرقابة على الانتخابات (إحدى المنظمات المحلية التي قامت لهذا الغرض) نماذج من خروقات ارتكبت في أثناء التصويت يتقاسمها كل من الأحزاب والمستقلين كما يأتي(٥٣) :

- في العاصمة: ثبت وجود عضوات في التجمع اليمني للإصلاح يمارسن ضغوط ترهيب وترغيب ، وكذلك أعضاء في المؤتمر الشعبي العام .

- في أمانة العاصمة وفي الدائرة (١٥) بخاصة وجدت شكوى ناخبين من ضغوط على أمهات (وتهديدهن) بإسقاط أبنائهن في الامتحانات المدرسية إذا لم يصوتن لمرشح معين .

- في حضرموت (الساحل) الدائرة (١٤) سجلت مشادة كلامية ، وتدخلت اللجنة الأمنية لفض اشتباك بالأيدي بين مندوب المؤتمر الشعبي العام ومندوب الإصلاح .

- في ذمار الدائرة (١٩٨) المركز "ك" تأكد نفاد الحبر، ولم يتمكن الناخبون من غمس أصابعهم فى الحبر السري.

- في أمانة العاصمة الدائرة (١٧) ضرب أعضاء التجمع اليمني للإصلاح شخصا يدعى خالد الناشري .

- في عدن الدائرة (٢٠) اغتيل أحد المواطنين، والقاتل من الأسرة نفسها (ولم تعرف ما إذا كانت الأسباب أسرية أم من قبيل الثأر كما قيل ، أم أنها أسباب أخرى).

- في مدينة حجة في الدائرة (٢٥٥) اعتدى المرشح المستقل على محمد مسعود على المركز (أ . ط . ى) واستولى على الصناديق وبطاقات الاقتراع، وعبأها لصالحه، ثم أعادها إلى اللجان .

ولا محال لحصر جميع المخالفات والأخطاء والتجاوزات، غير أنه لابد من الإشارة إلى أن هذه الانتخابات شهدت عددا أقل من أعمال العنف والمخالفات والتجاوزات عما كان في انتخابات عامي ١٩٩٣م و١٩٩٧م، فقد أوضح رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن حوادث إطلاق النار التي حدثت في قليل من الدوائر الانتخابية أودت بحياة (٣) أشخاص، اثنان منهم في محافظة حجة ، والثالث في محافظة تعز ، إضافة إلى إصابة (٢٠) شخصاً، ستة منهم في محافظة ذمار، وأربعة منهم في الدائرتين (٢٠٣ و٢٠٥)، ومصابان في الدائرة رقم (٢٤٦) وخمس إصابات في محافظة تعز في الدائرتين (٣٧ و ٥٣) ، وأصيب (٣) أشخاص في الدائرة رقم (١١٤) بمحافظة إب ، والدائرة رقم (٢٧٨) في محافظة مأرب ، وكذا الدائرة رقم (٢٨٣) في محافظة عمران [٥٤].

وإجمالاً فإن أعمال العنف على وجه التحديد لم تكن بالقدر الذى كانت عليه في انتخابات عام ١٩٩٣م أو انتخابات عام ١٩٩٧م ، إذا ما سلمنا بأن الشعب اليمني شعب مسلح ، ومع ذلك لم تصل أعمال العنف المصاحبة للانتخابات إلى ما وصلت إليه في بعض الدول العربية الشقيقة .

فلو رأينا ما حدث في الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٩م، من أعمال عنف حقيقية مقارنة بما حدث في الانتخابات النيابية اليمنية عام ٢٠٠٣م لوجدنا الفرق كبيراً ، فقد وقعت أعمال عنف في حوالي ثلثي محافظات الجمهورية (١٦ محافظة من إجمالي ٢٦ محافظة) ، وقد شملت هذه المحافظات القاهرة وعدداً من محافظات الوجهين البحري والقبلي [٥٥] .

لقد تجلت حدة أعمال العنف في الانتخابات المصرية عام ١٩٩٥م في سقوط عدد من القتلى والمصابين ، وحجم الإتلافات وعمليات التخريب التي ترتبت عليها ، وقد كانت حصيلة أحداث العنف أكثر من (٥٠) قتيلاً ومئات من المصابين فضلاً عن حدوث تخريب وإتلاف وحرق لعشرات من السيارات والمنشآت العامة والخاصة التي شملت عدداً من مقار اللجان الانتخابية وفروع بعض البنوك ، ومباني البريد والسنترال ، وخطوط السكك الحديدية في بعض المناطق [٥٦] .

ويمكن إرجاع حالة الانخفاض في أعمال العنف في أثناء العملية الانتخابية النيابية اليمنية سنة ٢٠٠٣م إلى عدة أسباب منها:

١) تنبيه السلطات على عدم حمل السلاح في أثناء التوجه إلى مراكز الاقتراع والتصويت من خلال وسائل الإعلام ، وتصريحات رئيس الجمهورية المتعددة والداعية إلى عدم حمل السلاح في يوم الانتخابات (٢٧ إبريل ٢٠٠٣م) وعده يوما بلا سلاح .

٢) الإعداد الجيد والمسبق وبصورة منظمة ومكثفة ودقيقة لأعمال اللجنة الأمنية التي فاق عددها أكثر من (ستين ألف ضابط وجندي)، منهم (١٥٠٠٨٣) مكلفا بحراسة الصندوق : (٥٦١١) ضابطا وجنديا لحماية المراكز الانتخابية ، إضافة إلى (١٠١٨٣) ألف حراسة إضافية [٥٧].

٣) التزام جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بعدم إحداث أية مخالفات أو خروقات، وذلك بتوقيعها على وثيقة ضوابط تنظيم الانتخابات بصورة نزيهة قبل الانتخابات التي تؤكد ضرورة الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وإخراجها إلى بر الأمان .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
مكتب اتحاد الجامعات العربية

المحور الخامس: تحليل نتائج الانتخابات

سيتم تحليل نتائج الانتخابات النيابية اليمنية لعام ٢٠٠٣م من خلال البدء بتعريف نسبة المشاركة ومقارنتها بالانتخابات السابقة ، وتوزيع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٠١ مقعد، ونصيب كل حزب منها ، ومدى نزاهة الانتخابات ، والصعوبات التي قدمت، أو طبيعة التوازن السياسي والحزبي في مرحلة ما بعد الانتخابات ، وذلك كما يأتي:

أولاً: المشاركة في الانتخابات

عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء مؤتمرا صحفيا صباح يوم الأحد الموافق ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م (وهو يوم الاقتراع) صرحت فيه بأن عدد الناخبين الذين حصلوا على بطاقات اقتراع بلغ (٨٠٩٧١٦٢) ناخبا وناخبة، من بينهم (٣٤١٥١١٤) ناخبة[٥٨] ، وهو عدد يزيد عما كان عليه في انتخابات عام ١٩٩٧م التي بلغ عدد المسجلين في كشوف الناخبين فيها (٤٦٣٧٧٢٨) ناخبا وناخبة من بينهم (١٣٠٤٥٥٠) ناخبة[٥٩] .

وهنا لابد من ذكر عدة ملاحظات فيما يتعلق بعدد الناخبين من الذكور والإناث:

١- لقد زاد عدد الناخبين من (٤٦٣٧٧٢٨) ناخبا وناخبة عام ١٩٩٧م ليصل إلى (٨٠٩٧١٦٢) ناخبا وناخبة في عام ٢٠٠٣م؛ أي ما يقارب الضعف، وذلك أمر يسترعي الانتباه، بل يشير إلى أن مستوى المشاركة السياسية قد ارتفع لدى المواطن اليمني، وأن نسبة إقباله على القيد والتسجيل والحصول على البطاقة الانتخابية تؤكد حرصه على ترسيخ العملية الديمقراطية في بلده ، على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في اليمن، كما سبق ذكره ، وهذا مؤشر يبشر بخير.

٢- شهدت هذه الانتخابات قفزة نوعية في عدد الناخبات اليمنيات ؛ وهو ما يؤكد حرص المرأة على المشاركة في العملية السياسية، والحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية .

فقد ارتفع عدد الناخبات إلى (٣٤١٥١١٤) ناخبة في عام ٢٠٠٣م ، في حين كان عددهن في انتخابات عام ١٩٩٧م (١٣٠٤٥٥٠) ناخبة ، وهذه الزيادة قد تربو على الضعف ، وهو ما يشير إلى أن المرأة اليمنية قد بدأت تضع أقدامها على الساحة السياسية ولو بوصفها ناخبة ، وأنها بدأت تكسر حواجز العزلة والتهميش التي كانت تفرضها عليها طبيعة المجتمع التقليدي وواقعه، وهذا ما يحسب لليمن عموما ، في ظل عدم وجود مثل هذه الفرصة للمرأة في دول مجاورة لليمن .

ثانياً: النتائج وتحليلها وتحديد نصيب كل حزب

١- الطعون الانتخابية:

لقد سعت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء منذ تشكيلها وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠١م إلى استكمال البناء التشريعي لعملها ، من خلال إصدارها حوالي (١٠) أدلة إجرائية للعمليات الانتخابية . وما يهمنا هنا هو دليل الطعون الانتخابية الذي تضمن أربعة أبواب؛ من ضمنها الباب الثاني، وهو الخاص بالطعون في نتائج الفرز والاقتراع ، الذي تضمن في فصله الأول الطعون في نتائج الفرز والاقتراع في الانتخابات النيابية التي هي محور اهتمامنا في هذه الجزئية .

فوفقا للمادة (٤٦) فقرة (أ) يكون تقديم الطعن خلال ٧٢ ساعة من إعلان نتائج الفرز في الدائرة [٦٠] ، وطبقا لذلك فقد قُدم ٦١ طعنا أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا المخول إليها النظر في تلك الطعون وإحالتها إلى المحكمة العليا للبت فيها .

وفي هذا الصدد أوضح الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين (رئيس قطاع الشئون القانونية والإفتاء) أن اللجنة العليا للانتخابات تلقت أحكاما بحق ٢٢ طعنا انتخابيا في نتائج الاقتراع والفرز من أصل ٦١ طعنا انتخابيا مرفوعا إلى الدائرة الدستورية من قبل بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين، وأضاف أن قرار اللجنة الدستورية بالمحكمة العليا قضى برفض واحد وعشرين طعنا انتخابيا وقبول الطعن الانتخابي الخاص بالدائرة بمحافظة تعز[٦١] ، وذلك بوقف نتيجة الانتخابات في الدائرة حتى يعاد الاقتراع في المركز الانتخابي الذي لم تتم فيه عملية الاقتراع ، كما أشار إلى أن من بين الطعون الانتخابية الـ ٢٢ التي فصلت فيها الدائرة الدستورية ٩ طعون مرفوعة من المؤتمر الشعبي العام ، و(٥) طعون مرفوعة من التجمع اليمني للإصلاح، و٦ طعون مرفوعة من المستقلين، وطعن انتخابي واحد لكل من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني[٦٢] .

إن ما يمكن تأكيده من خلال النظر في عدد الطعون التي قدمها الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بل المستقلون، هو أن العملية الانتخابية التي جرت في عام ٢٠٠٣م شهدت تطورا واضحا وملموسا، وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن العملية الديمقراطية اليمنية بدأت ترسي قواعد ثابتة، وتفرض آليات ديمقراطية لا يمكن التشكيك فيها ، وأن ما تمثله عملية استقبال الطعون والنظر فيها ، بل البت فيها (بغض النظر عن مقدمي تلك الطعون ، وإلى أي حزب أو تنظيم سياسي ينتمون) إن هي إلا دليل واضح على هذا التطور في العملية الديمقراطية ، فالكل سواسية أمام القانون. وهذا التحسن في العملية الانتخابية هو ما أشار إليه معظم المراقبين الدوليين الذين حضروا لمراقبة الانتخابات النيابية اليمنية، ومنهم السيد لوس كامبل (المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط) الذي أبدى إعجابه الشديد بالانتخابات النيابية الأخيرة قائلا : إن المشهد الانتخابي في اليمن كان مثيراً للإعجاب،

واصفا ما حدث بأنه كان التزاما رائعاً من قبل الشعب اليمني بالديمقراطية ، وأن أكثر من (٧٠ ٪) من الناخبين شاركوا في هذه الانتخابات [٦٣] .

بعامة ، لا يمكن أن توجد عملية انتخابية نزيهة ١٠٠ ٪ ، حتى في ظل الديمقراطية الغربية، وعلى رأسها ما حدث في الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠م، وما شهدته من إعادة لفرز الأصوات والتشكيك في بعض نتائجها، ونحن هنا لا نطمع في كثير .

ولعل ما قدمه الشعب اليمني من صور الوعي المتنامي بأهمية التعامل مع ما تفرضه عملية الديمقراطية من التسليم والاعتراف والاحترام للآخر ، مهما كانت الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين كل طرف وآخر، وهو ما شاهدناه في أثناء متابعتنا للعملية الانتخابية منذ بدايتها حتى إعلان النتائج النهائية التي أظهرت تفوقاً لصالح المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم)، من خلال ما حصده من مقاعد تعطيه الأغلبية المريحة التي استطاع من خلالها تشكيل حكومته ، بدون الحاجة إلى تشكيل حكومة ائتلافية ، إذا لم يكن قد حصل على هذه الأغلبية ، ولعل الروح العالية التي اتسمت بها هذه الانتخابات، خاصة لدى التجمع اليمني للإصلاح المنافس الأقوى للمؤتمر الشعبي العام ، على الرغم من سعيه الحثيث وحملته الانتخابية الساخنة ضد المؤتمر الشعبي العام ، لعل ذلك كله قد عكس صورة جميلة ، وروحا عالية، وشعورا بالمسئولية، تجسد في تسليمه بما جاءت به هذه الانتخابات، عازماً على إعداد العدة للانتخابات القادمة بعزيمة وقوة ، بخاصة أنه قد أثبت أنه منافس لا يستهان به .

والدليل على ذلك هو ما حققه من اكتساح وفوز ساحق بعدد (١١) دائرة داخل أمانة العاصمة التي كانت من المناطق التي يراهن المؤتمر الشعبي العام عليها، وأن جميع دوائرها ستكون من نصيبه ، ولكن ذلك لم يحدث . وبذلك

أثبت حزب الإصلاح أنه منافس قوي ، وهو يبعث برسالة مفادها : انتظروني ، فإنني قادم في الانتخابات القادمة .

ثالثاً: الخارطة السياسية اليمنية (الحزبية) عقب الانتخابات

انتهت الانتخابات النيابية اليمنية سنة ٢٠٠٣م التي شهدت أعلى درجات السخونة والتنافس الشديدين ، خاصة فيما بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح الذي أكد مرة ثانية أنه منافس قوى وحزب سياسي ، به من التنظيم ما جعله يسحب من المؤتمر الشعبي العام ١٠ دوائر انتخابية داخل أمانة العاصمة بزيادة مقدارها ٩ دوائر ، عما حصل عليه في انتخابات عام ١٩٩٧م.

لقد أفرزت هذه الانتخابات واقعا تراتبيا، يميل في الأغلب الأعم إلى ما يمكن أن نسميه وضعا طبيعيا ، فالمؤتمر الشعبي العام ، وكما حدث في انتخابات عام ١٩٩٧م ، أثبت أنه لا يزال الأوفر حظا من غيره ، وإلا فماذا نسمى فوزه بعدد (٢٢٦) مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها (٣٠١) مقعداً؟ وهو بذلك يؤكد أحقيته في تشكيل الحكومة القادمة بدون الحاجة إلى الدخول في تحالفات مع أي طرف آخر، غير أنه لابد من إبداء بعض الملاحظات التي نرى أن يأخذ بها المؤتمر الشعبي العام ، حتى لا يفقد كثيراً من دوائره الانتخابية في الانتخابات القادمة (عام ٢٠٠٩ م) ، وهي كما يأتي:

١- أجمعت آراء المهتمين والمتتبعين ، أن المؤتمر الشعبي العام – خاصة في انتخابات عام ٢٠٠٣ م بالتحديد – لم يكن موفقا في اختياره لمرشحيه ، وبالتحديد في أمانة العاصمة؛ وهو مما أدى إلى فوز مرشحي التجمع اليمني للإصلاح في عدد (١١) دائرة انتخابية، مقابل فوز المؤتمر في (٨) دوائر فقط ، وهذا مؤشر خطير ، يشير إلى أن المؤتمر عليه أن يعيد النظر في نوعية مرشحيه ، استعدادا لخوض الانتخابات القادمة .

٢- أن المؤتمر فيما يتعلق بالملاحظة الأولى أيضاً ، حان قد ارتكب خطأ كبيراً في بعض الدوائر في أمانة العاصمة ، من خلال إنزال مرشحين عُدُّوا لدى الشعب في حكم "المحروقين" مقدما ، وذلك لمعرفة الناخب اليمني بهؤلاء الأشخاص جيداً، ونتيجة لارتفاع الوعي السياسي لدى الناخب ، ومن ثم معرفته بأهمية العملية الانتخابية ، وبأن صوته أمانة لابد من أن يعطيها لمن يستحقها ، وذلك ما حدث في أمانة العاصمة ، فقد فوجئ الجميع بسقوط مدو لمرشحي المؤتمر الشعبي في أغلب دوائرهم، وهنا يجب على المؤتمر أن يعيد حساباته ، وبغير آلية اختيار مرشحيه مستقبلا، لتجنب ما حدث في أمانة العاصمة .

٣- لم تعتمد عملية اختيار مرشحي المؤتمر على النزول إلى الشارع ، ومحاولة أخذ رأيه بطرق عدة ؛ إذ لا يعتقد أن المؤتمر (وهو الحزب الحاكم) لا يستطيع استشفاف رأي الناخبين حول مرشحيه قبل إنزالهم ، واقتصرت الآلية التي اتبعها في اختيارهم على استفتاء داخلي في فروع المؤتمر ، كل دائرة على حدة ، بين قيادات الفرع ، وهذه الطريقة لم يكن موفقا فيها ؛ لذا يجب على المؤتمر أن يعمل وفق آليات مختلفة ، ووفقا لاستراتيجية مدروسة ومعدة إعدادا دقيقاً .

٤- لم يقدم المؤتمر عناصر جديدة مؤهلة ، تحظى بقبول لدى عامة الشعب ، معتمدا على الوجاهة الاجماعية والأسماء الرنانة ، التي لا تملك قاعدة جماهيرية تؤهلها للفوز في الدوائر التي نزلت فيها (والحديث عن أمانة العاصمة بوصفها مقياسا)، ولا يمكن عد ذلك كما فسره البعض بأنه استراتيجية اتبعها المؤتمر بتركه دوائر أمانة العاصمة طعما لحزب الإصلاح، وحصد الدوائر الأخرى في أغلب المدن والمحافظات، وهو ما تخالفه بعض النتائج ؛ ففي مدينة عدن مثلا ، نجد أن المؤتمر حصل على (٦) دوائر، في حين حصل

حزب الإصلاح على (٤) دوائر ، وهي نسب متقاربة إلى حد ما ، وكذلك الحال في بعض المدن الرئيسية الأخرى .

٥- أن المؤتمر من خلال النتائج فقد بعض الدوائر في المدن الرئيسية ، كما حدث في أمانة العاصمة . وذلك يقودنا إلى ملاحظة على قدر كبير من الأهمية ألا وهي أن الناخبين ، خاصة في المدن الرئيسية ، ظهروا أكثر وعيا من الناخبين في المناطق الريفية التي لا يزال مستوى الوعي السياسي فيها ضعيفا ؛ إذ غلب على سلوكهم الانتخابي الانحياز والتعصب لأبناء القرية (المشايخ والأعيان) ، وأنهم ينتخبونهم لأسباب أخرى بعيدة عن الوعي الذي نتحدث عنه؛ كالقرابة والمصالح والوجاهة، وذلك لن يستمر كثيراً في اعتقاد البعض؛ إذ بدأ الناخب اليمني يزداد وعياً بأهمية صوته فأصبح يحسن اختيار من يعطيه هذا الصوت.

نخلص من الملاحظات السابقة إلى تقرير ما يأتي:

- أن التغيرات في مستوى الوعي السياسي لدى الناخب اليمني بدأت تحدد مسار العملية الانتخابية ، حتى وإن كانت في عدد قليل من المحافظات والمدن، فإنها تلعب دوراً بارزاً في اختيار الناخب من يمثلونه في مجلس النواب، وما حدث في أمانة العاصمة يمثل أكبر دليل على ذلك ، وهو ما يمكن حدوثه في مدن أخرى في الانتخابات القادمة ، إن لم يغير المؤتمر من استراتيجيته، فلابد من الإعداد والتغيير في الآليات التنظيمية التي يعمل بها وضرورة إفادته من الأخطاء التي حدثت في هذه الانتخابات .

- أما التجمع اليمني للإصلاح الذي حل ثانياً بعد المؤتمر، فقد حصل على (٤٤) مقعداً من إجمالي عدد مقاعد المجلس، وهذه النتيجة جاءت أيضاً مخيبة لآمال الإصلاحيين؛ إذ كانوا يأملون في الحصول على أكثر من ذلك، وبهذه النتيجة لم يصل حزب الإصلاح إلى ما وصل إليه في انتخابات عام ١٩٩٧م،

التي كان نصيبه فيها (٥٤) مقعداً قبل انضمام بعض المستقلين إلى كتلته البرلمانية، وذلك الفارق لا يستهان به من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الإصلاح هو الحزب الوحيد من أحزاب المعارضة الذي فاز بهذا العدد من المقاعد ، بالنظر إلى بقية أحزاب المعارضة الأخرى التي لم يحصل أغلبها على مقعد واحد، وبذلك يعد أحسن حالاً من تلك الأحزاب ، بما فيها الحزب الاشتراكي اليمنى .

وبذلك تتضح لنا الصورة شبه النهائية للخارطة السياسية والحزبية في اليمن، التي غلب عليها طابع التفرد من قبل حزب المؤتمر ، يليه حزب الإصلاح ثم تأتي بقية الأحزاب كما سنذكرها تباعاً .

- ويرى البعض أن النتيجة التي حصل عليها حزب الإصلاح تشير إلى تراجع كبير بالنسبة إلى عدد المقاعد التي حصل عليها ، غير أنه قد أثبت قدراً كبيراً من المنافسة وشبه الندية للمؤتمر بشكل عام . فقد فاز في عدد (١١) دائرة انتخابية داخل الأمانة، في حين حصل المؤتمر على (٨) دوائر فقط، متخطياً بذلك حزب المؤتمر، وهو ما لم يستطع حزب الإصلاح الحصول عليه في انتخابات عام ١٩٩٧م، التي فاز فيها بدائرة واحدة فقط داخل أمانة العاصمة ، وبهذا يكون قد حقق نصراً ولو جزئياً على المؤتمر في عقر داره ، كما يقول البعض. وهنا لا يمكننا القول إن الإصلاح قد فاز في تلك الدوائر بجدارة لولا خطأ المؤتمر فيما يتعلق بمرشحيه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إضافة إلى أن حزب الإصلاح كان موفقاً إلى حد ما في اختيار مرشحيه ، كما أن فرق العمل التابعة لحزب الإصلاح تميزت بالنشاط المستمر طوال فترة الدعاية الانتخابية وما صاحبها من إعداد للمهرجانات والترابط التنظيمي الذي تميزت به فرق العمل تلك عن نظيراتها في المؤتمر التي شابها كثير من القصور واللامبالاة .

- أن الإصلاح برغم ما أثير حول وجود علاقات بين بعض قياداته وجماعة القاعدة، فإنه أثبت أنه حزب لابد من احترامه سياسيا من خلال احترامه قواعد العملية الانتخابية خاصة ، واللعبة السياسية عامة، فقد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه حزب يمتلك من القدرات التنظيمية والقاعدة الجماهيرية ما جعله يحتل المركز الثاني بعد المؤتمر، وقد يصبح أكثر قوة وندية في الانتخابات القادمة.

- أن تسليم حزب الإصلاح بنتائج الانتخابات يعد دليلاً قاطعا على مدى المرونة السياسية التي يمتلكها ومدى تقبله للآخر مهما كانت الظروف التي جمعت بينه وبين ذلك الآخر في الانتخابات (من خلافات ومماحكات انتخابية) كما قال أمينه العام عندما سأله أحد الصحفيين عن طبيعة العلاقة بينه وبين المؤتمر، وهل سيكون للمماحكات الحاصلة في أثناء الانتخابات آثار لاحقة تحدد طبيعة العلاقة بينهما؟ فأجاب قائلاً: إن كل ذلك من لوازم الانتخابات، وما إن تنتهي الانتخابات فإن ذلك كله سينتهي.

- كما لا يفوتنا أن نشير إلى أمر بالغ الأهمية في إطار المرونة السياسية التي اتصف بها الإصلاح في أثناء الانتخابات، وهو المتمثل في قبوله الدخول في تكتل يمثل أحد أطرافه الحزب الاشتراكي اليمني (حزب علماني) على أساس أن الإصلاح (حزب إسلامي)، ولا يمكن أن يجتمعا، غير أنه أظهر بذلك مرونة سياسية وتنظيمية – ليست أيديولوجية – أذهلت الجميع ، وهذا يمثل مؤشرا مهما في نطاق الخروج عن التقليدية المفرطة التي كان الإصلاح يرزح تحتها منذ ظهوره بوصفه حزبا سياسيا رسميا، وفقاً لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية الصادر عام ١٩٩١م .

- أما الحزب الاشتراكي اليمني فقد كان الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات؛ إذ حصل على عدد (٧) مقاعد فقط من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ، وذلك لم يكن مفاجئا لعدد كبير من الخبراء والمحللين السياسيين ، على الرغم من عدم

تناسب هذا العدد الضئيل من المقاعد مع التاريخ السياسي للحزب وخبرته السياسية أيضاً ، فقد كان حزبا مشاركا في الحكم في انتخابات عام ١٩٩٣م ، ولكن البعض يرجع هذا الإخفاق إلى الخطوة الخطيرة التي اتخذها الحزب بمقاطعته انتخابات عام ١٩٩٧م ، وانكفائه على ذاته تحت مبرر بعض قياداته ، بأن المقاطعة هي القرار الصائب ، وذلك بسبب تخوف البعض منهم من استغلال منافسيهم أحداث حرب صيف عام ١٩٩٤م ، وتسخيرها للنيل من الحزب وقياداته. ولكن تقديراتهم تلك كانت خاطئة ومجافية للصواب ؛ والدليل على ذلك ما حدث في هذه الانتخابات من سقوط مدو للحزب ، وبذلك لم يجن الحزب سوى الهزيمة المؤلمة التي لحقت به والتي لم تكن قياداته تتوقعها؛ وهو والأمر الأكثر خطورة الذي تشير إليه هذه النتيجة التي حصل عليها الحزب والتى تتمثل في المخاوف التي قد يبديها البعض فيما يتعلق بمستقبل الحزب السياسي والتى لا تبشر بخير إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه في الانتخابات القادمة ، ناهيك مما تمثله هذه النتيجة من تهميش للحزب وانضمامه إلى الأحزاب المهمشة التي لا تمثل سوى أحزاب مكملة للتعددية الحزبية فحسب.

- والأمر الذي نرى طرحه هنا ، أن الحزب على الرغم من النتيجة المخيبة لآمال منتسبيه وقياداته ؛ فإن عودته للمشاركة في الانتخابات ، مشاركة فعلية إنما تعزز الرأي القائل بأن المشاركة مهما كانت ضعيفة ؛ فإنها أفضل من عدم المشاركة والابتعاد عن الساحة السياسية ، وأن عودة الحزب ومشاركته في هذه الانتخابات إنما تمثل البداية الحقيقية في سبيل النهوض بالحزب واستعادة مكانته ولملمة قواعده الجماهيرية التي فقدها نتيجة مقاطعته السابقة؛ إذ ستمثل هذه الانتكاسة وهذا الإخفاق عملية إنعاش وحفز للحزب وقياداته ، في سبيل إعادة بناء الحزب داخليا، ومن ثم بداية التخطيط للانتخابات القادمة، سعيا منهم للوصول إلى ما كان عليه الحزب قبل انتكاسته تلك، وهذه تمثل النظرة الأكثر تفاؤلاً .

- أما التنظيم الوحدوي الناصري فقد حصل على (٣) مقاعد فقط، وهذه النتيجة لم تكن مستغربة كما هو الشأن بالنسبة إلى نتيجة الحزب الاشتراكي اليمني، بقدر ما عكست المكانة الحقيقية للتنظيم الذي لم تكن نتيجة انتخابات عام ١٩٩٧م أحسن حالاً بالنسبة إليه من نتيجة هذه الانتخابات التي حصل فيها على (٣) مقاعد أيضاً ؛ وهو مما يدل على مدى الهشاشة والضعف الذي تعيشه أحزاب المعارضة ، بما فيها " التنظيم " ، وذلك يعني أن مثل هذه الأحزاب والتنظيمات تسير بالوتيرة نفسها ، وإلا فماذا يعني أن يحصل " التنظيم " على العدد نفسه من المقاعد التي حصل عليها عام ١٩٩٧م ، ولم يستطع الفوز بأكثر من ذلك؟ وهذا يحتم على قيادات التنظيم إعادة النظر في الفكر السياسي للتنظيم والآلية التي يعمل بها ، ومحاولة الحصول على أكبر قدر من التأييد والدعم الشعبيين. فالتنظيم سبق له أن شارك في انتخابات عام ١٩٩٣م، وحصل على مقعد واحد، ثم شارك في انتخابات عام ١٩٩٧م، وحصل على (٣) مقاعد، والآن يحصل على (٣) مقاعد أيضاً . ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يضمن للتنظيم الاستمرارية والمنافسة الحقيقية، إذا ما أخذنا في الحسبان أنه شارك في الانتخابات مرة ثالثة على التوالي ، ولكنه لم يحقق أفضل مما هو حاصل الآن. ولو عدنا إلى إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها التنظيم لوجدناه (١٠٩٤٨٠) صوتا ، وهي تمثل ما نسبته ١,٨٥ ٪ من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة (٦٤) .

- أما حزب البعث الاشتراكي العربي الحاصل على مقعدين فقط في هذه الانتخابات ، فلم يكن أحسن حالاً من التنظيم السابق ذكره ، أو حتى من الحزب الاشتراكي اليمني ، فنتيجته هذه هي نفسها النتيجة التي حصل عليها في انتخابات عام ١٩٩٧م ، فلم يستطع الحصول على أية مقاعد أخرى ، وهو ما يعزز الرأي السابق ، ويؤكد أن هذه الأحزاب لم تعد قادرة على أن تضيف شيئاً فيما يتعلق بإقناع الناخب اليمني بقدرتها على المنافسة ، وخوض الانتخابات ،

من منطلق قاعدة جماهيرية داعمة ومؤيدة لها ، فالحزب في انتخابات عام١٩٩٣م حصل على (٧) مقاعد، وكانت تلك أفضل نتيجة حققها على مدى ثلاث مرات متتالية يخوض فيها الانتخابات ؛ أي أن حاله كانت أفضل مما هي عليه الآن ، وذلك يحتم على قيادته دراسة هذا التراجع المذهل والتقهقر المتتالي لحزب له أفكاره السياسية وأيديولوچيته الموجودة في دول عربية أخرى ، خاصة إذا ما عرفنا أن عدد الأصوات التي حصل عليها في هذه الانتخابات لم يتجاوز (٤٠٣٧٧) صوتا فقط ، بنسبة تمثل ٠,٦٨ ٪ من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة البالغ (٥٩١٢٣٠٢) صوتا [٦٥] .

- أن أحزاب المعارضة جميعا ، فيما عدا حزب التجمع اليمني للإصلاح أثبتت نوعا من الضعف والهشاشة ، من خلال هذه الانتخابات ، لا يؤهلها في المستقبل للدخول في أية انتخابات قادمة بقوة ما لم تحاول الخروج من وضعها الهزيل والهش ، بل الأمر الذي يدعو إلى الاستغراب هو أن الحزب الاشتراكي اليمني قد انضم إلى قائمة هذه الأحزاب الهشة ، وهذا أمر يدعو قيادات الحزب – كما سبقت الإشارة- إلى إعادة النظر في وضع الحزب بصفة عامة ، ومحاولة الخروج به من هذا الوضع الذي لا يحسد عليه. ومثل هذا الوضع سوف يؤدي في الأغلب الأعم إلى اندثار بعض تلك الأحزاب واختفائها من الخارطة السياسية والحزبية اليمنية ، أو تحاول بعض الأحزاب التنازل عن القليل من تقليديتها السياسية المفرطة ، ومحاولة الاندماج بل الانضمام إلى أحزاب أخرى حتى تستطيع الاستمرار ومواجهة التحديات السياسية التي قد تطيح بها ، ومن ثم فلابد من أن تتفادى ذلك .

- ففيما يتعلق بالأحزاب الإسلامية يرى البعض أنه من الأفضل لتلك الأحزاب أن تحاول الاندماج في كيان حزبي واحد تحت راية حزب جديد أو غير جديد ، فلا تهم المسميات إذا ما استوعبت قيادات تلك الأحزاب الثانوية أنه

لا حل أمامها إلا ذلك الاندماج . وهنا لابد من التنويه إلى أن بعض تلك الأحزاب ليست سوى أحزاب فئوية أو شخصانية ، تعتمد على شخصية الفرد القائد ، أو محصورة في فئة محددة ، وهو ما لم تستطع تلك الفئات أو الشخصيات استيعابه، فالبعض منهم وصل به الأمر إلى عد الحزب ملكية خاصة لا يمكن أن ينتزعها منه أحد مهما كانت المبررات والضرورات ، وذلك في حد ذاته يمثل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة تلك الأحزاب والتنظيمات على تطوير ذاتها والانتشار الواسع ، وبناء قاعدة جماهيرية عريضة تساعدها على ضمان بقائها بوصفها فاعلاً مؤثراً على أرض الواقع السياسي والحزبي الذي أثبت أن البقاء للأكثر قدرة على الاستمرار والتطور، والأقوى بطبيعة الحال ، وهو ما لم تمتلكه مثل تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية، يا للأسف!

- فلو عدنا إلى نتائج الانتخابات لوجدنا ما يؤيد هذا الطرح ، مبيناً حالة الضعف والهشاشة التي ترزح تحتها مثل تلك الأحزاب والتنظيمات (الإسلامية)؛ فحزب الحق حصل على عدد أصوات بلغ (٤٣٦٨) صوتا فقط من إجمالي عدد الأصوات، وبنسبة لا تتجاوز ٠,٠٧ ٪ ، وكذلك اتحاد القوى الشعبية الذي حصل على عدد (١١٧٧٠) صوتا ولم يتجاوز ما نسبته ٠,٠٧ ٪[٦٦].

وبالنظر في تلك النتائج نجد مدى الصعوبة التي تواجهها مثل تلك الأحزاب والتنظيمات التي لم تحصل على عدد من الأصوات يساوي عدد الأعضاء المنتسبين إليها ، ولم يستطع أي من تلك الأحزاب إيصال أمينه العام إلى مجلس النواب، وهذه طامة كبرى، وفق ما يقال. ومن خلال انتخابات عام ١٩٩٧م التي أظهرت مؤشرات على ضعف مثل تلك الأحزاب والتنظيمات ، فقد رأى أحد الباحثين من خلال متابعته واستقرائه نتائج تلك الانتخابات أن مستقبل الأحزاب الإسلامية في اليمن يكاد لا يخرج عن أحد التوقعات الآتية [٦٧] :

التوقع الأول : إقصاء هذه الأحزاب وإلغاؤها .

التوقع الثاني : استمرار الأحزاب الإسلامية على حالها القائم (المتمثل في الضعف والهشاشة).

التوقع الثالث: أن يستولي الإسلاميون أو الأحزاب الإسلامية على السلطة، وأن يتولوا سدة الحكم.

ونحن هنا سنستبعد التوقع الثالث ، من خلال ما أثبتته نتائج الانتخابات الحالية من ضعف تلك الأحزاب ، وعدم قدرتها على الاستمرار والصمود، وسنطرح توقعين آخرين يمثلهما نوعان؛ هما:

الأول : مؤيد للتوقع الأول في الطرح السابق ، وهو إقصاء بعض هذه الأحزاب وإلغاؤه، وهنا يكمن الاختلاف ، فليس جميع الأحزاب ضعيفا، ولا يستطيع الصمود ، يجب أن يقصى أو يلغى، وما يثبت قولنا هذا هو حصول حزب الإصلاح على (٤٤) مقعدا من مقاعد مجلس النواب ، وذلك دليل على قدرته على الاستمرار بل المنافسة، في حين أن البعض الآخر من الأحزاب الإسلامية من الأفضل له أن يندمج بدلاً من أن يقصى أو يلغى .

الآخر : مؤيد لما يخص الاستمرارية ، ولكن ليس لكل الأحزاب الإسلامية؛ إذ لم يثبت قدرته على الاستمرار والمنافسة منها سوى حزب التجمع اليمني للإصلاح، وبذلك فهو الأقدر على الاستمرار، في حين أن الأحزاب ترى قدرتها على الاستمرار، ويفضل لها العمل بما اقترحناه فيما يخص الاندماج أو الانضمام إلى حزب آخر لتضمن البقاء والاستمرار.

جدول يوضح عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي

الحزب / التنظيم السياسي	عدد الأصوات	النسبة
المؤتمر الشعبي العام	٣٤٢٩٨٨٨	٪ ٥٨,٠١
التجمع اليمني للإصلاح	١٣٣٣٣٩٤	٪ ٢٢,٥٥
المستقلون	٦٠٤٧٣٠	٪ ١٠,٢٣
الحزب الاشتراكي اليمنى	٢٧٧٢٢٣	٪ ٤,٦٩
التنظيم الوحدوي الناصري	١٠٩٤٨٠	٪ ١,٨
حزب البعث العربي الاشتراكي	٤٠٣٧٧	٪ ٠,٦٨
الشيخ عبد الله مزكى من المؤتمر والإصلاح	٢٥٣٥٢	٪ ٠,٤٣
حزب البعث القومي العربي	٢٢٧٩٥	٪ ٠,٣٩
حزب التصحيح الناصري	١٥٣٦٠	٪ ٠,٢٦
اتحاد القوى الشعبية	١١٧٧٠	٪ ٠,٢٠
الجبهة الوطنية	٩١٨١	٪ ٠,١٦
الحزب الناصري الديمقراطي	٩٠٠٢	٪ ٠,١٥
الحزب القومي الإجتماعي	٥٤٧٣	٪ ٠,٠٩
حزب الحق	٤٣٦٨	٪ ٠,٠٧
حشد	٢٥١٠	٪ ٠,٠٤
حزب الخضر	٢٠١٨	٪ ٠,٠٣
حزب الوحدة	١٧١٠	٪ ٠,٠٣
حزب الرابطة	١٣٧٩	٪ ٠,٠٢
جبهة التحرير	١٢٩٦	٪ ٠,٠٢
حزب التحرير الشعبي	١٢٢٩	٪ ٠,٠٢
الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية	٢٩٥٢	٪ ٠,٠٥
التجمع الوحدوي	٤٩٥	٪ ٠,٠١
السبتمبري	٣٢٠	٪ ٠,٠١
إجمالي عدد الأصوات للدوائر التي وصلت محاضرها	٥٩١٢٣٠٢	٪ ١٠٠

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، قطاع الشئون الفنية والتخطيط .

وبذلك يتضح لنا مقدار الضعف الذي اتسمت به بعض أحزاب المعارضة ، متمثلاً في افتقارها إلى القاعدة الجماهيرية إلى الحد الذي لم تستطع بعض تلك الأحزاب الحصول على عدد أصوات يوازي عدد أعضائها المنتسبين إليها ، فقد حصل أحد الأحزاب على (٣٢٠) صوتا فقط ، وهو رقم من الصعب تقبله، ومن ثم يجب على مثل هذه الأحزاب إعادة النظر في فكرها السياسي ، ومعرفة مدى ملاءمته للواقع ، والعمل على وضع استراتيجية عمل ، قد تعيد الحياة إلى مثل تلك الأحزاب .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد الجامعات العربية

المحور السادس : مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن

انتهت الانتخابات النيابية اليمنية التي أجريت في ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م والتي أسفرت، وكما تابعنا، عن فوز كبير حققه المؤتمر الشعبي العام بعدد (٢٢٦) مقعداً، محققاً بذلك الأغلبية التي مكنته من تشكيل حكومته بدون الدخول في أي ائتلاف مع أية أحزاب أخرى.

كما حصل التجمع اليمنى للإصلاح على المرتبة الثانية بعدد (٤٤) مقعداً ، وهو أمر يمكن عده مألوفاً، فقد سبق للإصلاح أن حصل على المرتبة الثانية في انتخابات عام ١٩٩٧م بعدد (٦٤) مقعداً بعد انضمام (١٠) من المستقلين إلى كتلته البرلمانية، ثم يأتي بعد ذلك المستقلون الذين حصلوا على عدد (١٤) مقعداً يليهم الحزب الاشتراكي اليمني برصيد (٧) مقاعد، فالتنظيم الوحدوي الناصري برصيد (٣) مقاعد، فحزب البعث العربي برصيد مقعدين، وتلك فقط هي الأحزاب التي حصلت على مقاعد في مجلس النواب الحالي من إجمالي (٢١) حزباً وتنظيماً سياسيا. وهذا لا يمكن عده تراجعاً لعملية التصور الديمقراطي في اليمن إذا ما أخذنا في الحسبان أن العملية الانتخابية قد تمت على أفضل ما تكون عليه على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت إلى القائمين على العملية الانتخابية، ووجود بعض الأخطاء التي لا تخلو أية انتخابات منها ، حتى على مستوى الديمقراطيات الغربية ، ولعلنا نتذكر ما حدث في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠م فيما يتعلق بعملية الفرز والأخطاء التي صاحبتها .

إن ما يهمنا نحن المتابعين للعملية الانتخابية اليمنية هو أنها قد تمت فى أجواء اتسمت بقدر كبير من النزاهة والحرية إجمالاً، برغم وجود بعض السلبيات التي صاحبتها ، والتي من المتوقع تفاديها خلال الانتخابات القادمة. وما تجدر الإشارة إليه هو أن أعمال العنف لم تكن بالمستوى الذي كان يتخوف

البعض من حدوثه ، مقارنة بما حدث في بعض الانتخابات في دول عربية شقيقة (كما سبقت الإشارة إليه في جزئية أعمال العنف) .

- لقد أفرزت هذه الانتخابات وضعاً يدعو إلى التوقف عنده قليلاً ؛ فقد تفرد المؤتمر الشعبي العام بالدور الرئيسي في مجلس النواب الحالي بنسبة (٧٦,٠٦٪) من إجمالي عدد الأصوات؛ وهو مما قد يثير مخاوف البعض من إمكان تراجع العملية الديمقراطية اليمنية ، وهذا يمثل الرأي المتشائم. أما أغلب المتفائلين فلا يجدون أية مبررات لمثل هذا التخوف ، إذا ما سلمنا بأن العملية الانتخابية قد جرت بصورة طبيعية إلى حد ما . ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه الانتخابات قد غيرت في شكل الخارطة السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية ، فقد كشفت النقاب عن أوجه قصور كثيرة فيما يتعلق ببعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية متمثلة في عجز أغلبيتها عن الوصول إلى مجلس النواب ، وذلك في حد ذاته يمثل وضعاً لا يبشر بخير فيما يتعلق بتلك الأحزاب والتنظيمات، فهي مازالت تتمتع بصفتها القانونية بوصفها أحزابا، وفق ما جاء في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية لعام ١٩٩١م ، الذي بموجبه حصلت على اعتراف، ومنحت تصاريح رسمية لمزاولة العمل الحزبي والسياسي . غير أن ما يمكن عده أمراً قد يدعو إلى القلق على مثل هذه الأحزاب ، نجده ماثلاً أمام أعيننا ، وإلا فماذا نسمي عملية إخفاق (١٥) حزباً وتنظيماً سياسيا في الحصول على مقعد على أقل تقدير في المجلس الحالي ؟! وهو مما قد يؤثر سلباً في عملية التعددية الحزبية والسياسية في اليمن، إذا ما استمرت مثل هذه الأحزاب في التقهقر والتراجع إلى الخلف، مخلفة فراغاً سياسيا قد تأتي أحزاب وتنظيمات أخرى لتملأه في المستقبل ، إذا عجزت هذه الأحزاب عن الاستمرار، ومحاولتها بناء قواعد جماهيرية جديدة ، وصياغة فكر سياسي جديد خارج نطاق التقليدية والانغلاق .

- كما أكدت هذه الانتخابات إمكان وجود عملية ديمقراطية في مجتمعات يغلب عليها الطابع التقليدي (على هيكلها وتكويناتها الاجتماعية)، فالقبيلة في اليمن لم تحل دون إجراء انتخابات ديمقراطية ، وإن كانت قد صبغت العملية الانتخابية بطابعها في بعض المناطق التى تتمتع فيها بعض القبائل بنفوذ كبير. من هذا المنطلق فإن مستقبل التطور الديمقراطي في اليمن يرتبط في جانب مهم منه بحدود قدرة النخبة الحاكمة والمثقفة وتنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني الحديث على إدماج التكوينات القبلية التقليدية في هياكل سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، على نحو يعزز ولاءها للدولة أولا [٦٨] .

وقد علق أحد المثقفين اليمنيين المعنيين بالشأن الديمقراطي وحقوق الإنسان على العلاقة بين التعددية القبلية والتعددية السياسية بقوله . "إن التعددية القبلية تمثل جزئياً بديلاً عن التعددية السياسية ، بل أعتقد أن الموازنة بين أطراف النفوذ القبلي أحد مكونات الصيغة اليمنية الحديثة للديمقراطية" [٦٩] ، وذلك ما يمثل خصوصية الديمقراطية اليمنية ، ومدى الصعوبات التي تواجهها في سبيل الوصول إلى مستوى أفضل من الممارسة الديمقراطية ، في ظل مجتمع تقليدي قبلي في أغلب مناطقه ، وذلك يبشر بالتفاؤل والسعي نحو ترسيخ عملية الممارسة الديمقراطية في المجتمع اليمني؛ وهو مما يشير إلى أن مستقبل اليمن الديمقراطي يبشر بالخير .

لقد شهدت هذه الانتخابات كثيراً من المشادات الكلامية والحزبية ، بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على وجه الخصوص ، التي لم تخرج عن كونها متطلباً من متطلبات العملية الانتخابية ، غير أنها تمثل واقعاً سياسيا صحيا، عكس من خلاله كل حزب أو تنظيم مدى استعداده لتقبل الآخر وقدرته على المناورة السياسية .

كما أفرزت هذه العملية واقعاً سياسيا جديدا فيما يتعلق بالناخب اليمني الذي عبر عن ارتفاع في مستوى وعيه السياسي والحزبي ، من خلال إقباله على التصويت، بعيداً عن القيود السياسية والحزبية ، رافضاً جميع أنواع التعصب الأعمى (سواء كان تعصبا سياسيا أو حزبيا أو قبليا أو مناطقيا) متفوقاً على أميته . وبذلك يكون قد استطاع أن يرسم لنا صورة رائعة من صور الممارسة الديمقراطية في مجتمع أقل ما يقال عنه إنه مجتمع تقليدي جامد .

كما نجد حرصا جماعيا ومطالبة شعبية بضرورة بناء دولة المؤسسات القائمة على قاعدة تطبيق النظام والقانون في مختلف تلك المؤسسات ، لا أن تكون الشخصانية هي السائدة في عملية إدارة مؤسسات الدولة التي تمثل حقا عاما لجميع أبناء الوطن اليمني ، وليست حكراً على أحد ، وهو ما أكده الحزب الحاكم نفسه (المؤتمر الشعبي العام) في برنامجه الانتخابي ، وبذلك سيكون ملتزما التزاماً أدبيا أمام جميع أبناء الشعب بضرورة التغيير ، وتدعيم دولة المؤسسات ، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في سبيل دعم حرية المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته في الوقت نفسه. ولا يفوتنا الإشارة إلى أن التحديات التي ستواجهها الحكومة الجديدة ستمثل المحك الرئيس والمقياس الواضح لمدى قدرتها على تجاوز جميع المشكلات والأزمات التي يعيشها المجتمع اليمني .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

الهوامش :

١ ـ د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات النيابية اللبنانية ، دراسة تحليلية ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية العدد ٧٧، مارس ١٩٩٤م.

٢ ـ حمود منصر : المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية في اليمن ، ومؤشرات المستقبل ، مجلة دراسات المستقبل ، صنعاء ، مركز دراسات المستقبل ، العدد (٤) ، السنة الثالثة ، خريف ١٩٩٨ م، ص ٣٩ .

٣ ـ د. ياسين الشيباني : الفقر والديمقراطية (الحالة اليمنية) ، مجلة الثوابت، صنعاء ، العدد (٣٢) إبريل – يونيو ٢٠٠٣ م ، ص ١٣ .

٤ ـ المرجع السابق، ص ١٣ .

٥ ـ المرجع السابق، ص ١٤ .

٦ ـ أ. عبد الملك التهامي : الأوضاع السكانية وتطورها في الجمهورية اليمنية ؛ وثائق المنتدى الوطني لقيادات مؤسسات المجتمع المدني، خلال الفترة من ١٤-١٦ مايو ٢٠٠١م ، صنعاء ، المجلس الوطني للسكان ، ٢٠٠١م، ص ١٦ .

٧ ـ عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي : قوة اليمن البشرية وأثرها في وزنها السياسي الإقليمي ؛ دراسة في الجغرافيا السياسية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،٢٠٠٣ م ، ص ١٤١ .

٨ ـ عبد الكريم عبد الله الروضي : دور القبيلة في تفعيل نظام الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٢ م ، ص ١٥٥ .

٩ - تقرير التنمية البشرية ، اليمن ، وزارة التخطيط ٢٠٠٠- ٢٠٠١ م ، ص ٦٤ .

١٠- عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي : مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .

١١- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي في اليمن ، السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩٨م ، ص ٦١ .

١٢- د. ياسين الشيباني : مرجع سبق ذكره، ص ١٨ .

١٣- دستور الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠١ م .

١٤- د. ياسين الشيباني : مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ – ٢٠ .

١٥- المرجع السابق ، ص ٢١ .

١٦- د. محمد عبد الملك المتوكل : استحقاقات صعبة وخيارات مرة ، صحيفة الشورى، العدد (٣٢٣) ، ١٩٩٩/٧/١٨م ، ص٣ .

١٧- اللجنة العليا للانتخابات ، نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩م ، الرقم١، تاريخ ١٩٩٩/١٠/١٣م .

* للاطلاع على المواد قبل التعديل وبعد التعديل : يتم الرجوع إلى الدستور اليمني لعام ١٩٩٤م ، والدستور اليمني المعدل لعام ٢٠٠١ م .

١٨- إعلان صادر عن اللجنة العليا للانتخابات ، الجريدة الرسمية ، العدد السابع ، الجزء الأول ، ٢٢ محرم ١٤٢٢ هـ / ١٥ إبريل ٢٠٠١ م ، ص١.

١٩- صحيفة الثورة ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٤٦) .

٢٠- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، ص ٨٨ .

٢١- المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٢٢- الثورة ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م .

٢٣- اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، قطاع الشئون الفنية والتخطيط .

٢٤- الحياة اللندنية ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٦٤٣) .

٢٥- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، ص ٦٥ .

٢٦- اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، قطاع الشئون الفنية والتخطيط .

٢٧- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، ص ٦٦ .

٢٨- المرجع السابق ، ص ٦٧ .

٢٩- فيصل جلول : اليمنية أخت الرجال في الانتخابات النيابية ، الوسط ، العدد (٢٧٢) ، ١٤ إبريل ١٩٩٧م .

٣٠- صحيفة الصحوة ، صنعاء ، الخميس ٣ محرم ١٤٢٤هـ / ٦ مارس ٢٠٠٣ م ، العدد (٨٦٠) ، السنة ١٩ .

٣١- قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م المادة (٢٤) ، مجلة الثوابت ، ص ١٢٨ .

٣٢- الثورة ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م .

٣٣- مطهر إسماعيل العزي : دور المحكمة العليا في الرقابة على الانتخابات ، الثوابت ، ص ١١٠ .

٣٤- الثورة ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م .

٣٥- حمود منصر : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

٣٦- صحيفة الوحدة : صنعاء ، ٣٠ إبريل ٢٠٠٣ م .

٣٧- الصحوة ، الخميس ١٧ محرم ١٤٢٤هـ / ٢٠ مارس ٢٠٠٣م ، العدد (٨٦٢) .

٣٨- المصدر نفسه.

٣٩- الصحوة : الخميس ١٧ محرم ١٤٢٤هـ / ٢٧ مارس ٢٠٠٣ م ، العدد (٨٦٣) .

٤٠- الحياة اللندنية : الخميس ١ مايو ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٦٤٧) .

٤١- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ .

٤٢- انظر : البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام في : مجلة الثوابت ، العدد (٣٢) ، إبريل – مايو ٢٠٠٣ م ، ص ٢٢٧ .

٤٣- انظر : البرنامج الانتخابي للحزب الاشتراكي اليمني في : الثورة ، الأحد ٢٠ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٣٩) .

٤٤- انظر : البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح في : الثورة ، الخميس ١٧ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٣٦) .

٤٥- انظر : البرنامج الانتخابي للحزب القومي الاجتماعي في : الثورة ، الأربعاء ٢٣ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٤٢) .

٤٦- انظر : البرنامج الانتخابي لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي في: الثورة ، الأربعاء ١٦ إبريل ٢٠٠٣م ، العدد (١٤٠٢٥) .

٤٧- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م ، مجلة الثوابت ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .

٤٨- المرجع السابق ، ص ١٣٤.

٤٩- للمزيد انظر : قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م، الباب الرابع : تنظيم وضوابط الدعاية الانتخابية ، مجلة الثوابت : مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٣ ـ ١٣٦ .

٥٠- الشورى : الأحد ١٨ صفر ١٤٢٤ هـ / ٢٠ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (٤٣١).

٥١- للمزيد انظر : صحيفة الصحوة ، الخميس ٢٤ صفر ١٤٢٤هـ / ٢٤ إبريل ٢٠٠٣م ، العدد (٨٧٠) .

٥٢- الحياة اللندنية ، الثلاثاء ٢٩ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٦١٤٥) .

٥٣- الحياة اللندنية ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٦٠٤٥) .

٥٤- الثورة : السبت ٢٦ إبريل ٢٠٠٣م ، العدد (١٤٦٠٤٢) .

٥٥- الحياة اللندنية ، الثلاثاء ٢٩ إبريل ٢٠٠٣ م .

٥٦- الثورة ، الأربعاء ٣٠ إبريل ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٤٩) .

٥٧- للمزيد انظر د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥ م ، العنف الانتخابي وثقافة العنف ، المستقبل العربي ، العدد (٢٠٦) إبريل ، ١٩٩٩م، ص ٥ .

٥٨- المرجع السابق ، ص ٦ .

٥٩- الثورة ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣ م .

٦٠- الحياة اللندنية ، الأحد ٢٧ إبريل ٢٠٠٣م .

٦١- د. محمد عبد الملك المتوكل : الانتخابات اليمنية ، الممارسة والأبعاد ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢ يونيو ١٩٩٧ م ، ص ٦٤ .

٦٢- للمزيد انظر : دليل الطعون الانتخابية ، الصادر عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، ص ١٤.

٦٣- الثورة ، السبت ١٠ مايو ٢٠٠٣ م ، العدد (١٤٠٥٩) .

٦٤- الثورة ، الأربعاء ٣٠ إبريل ٢٠٠٣م .

٦٥- تقرير اللجنة العليا للانتخابات ، قطاع الشئون الفنية والتخطيط ، ص ٢.

٦٦- المصدر نفسه .

٦٧- المصدر نفسه .

٦٨- سعود محمد ناصر الشاوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

٦٩- د. حسنين توفيق إبراهيم : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي، والديمقراطي في اليمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٧٠- سمير محمد أحمد العبدلي : الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية (دراسة تحليلية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٠٠ .